أُسْلُوبُ التَّنَازُعِ

بَيْنَ

المَذَاهِبِ النَّحْوِيَّةِ والتَّرَاكِيبِ العربيَّةِ

دراسة تحليلية نقدية

تأليف الدكتـــــور

حسن شيخون أحمد شيخون

مدرس اللغويات فى كلية الدراسات
الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج

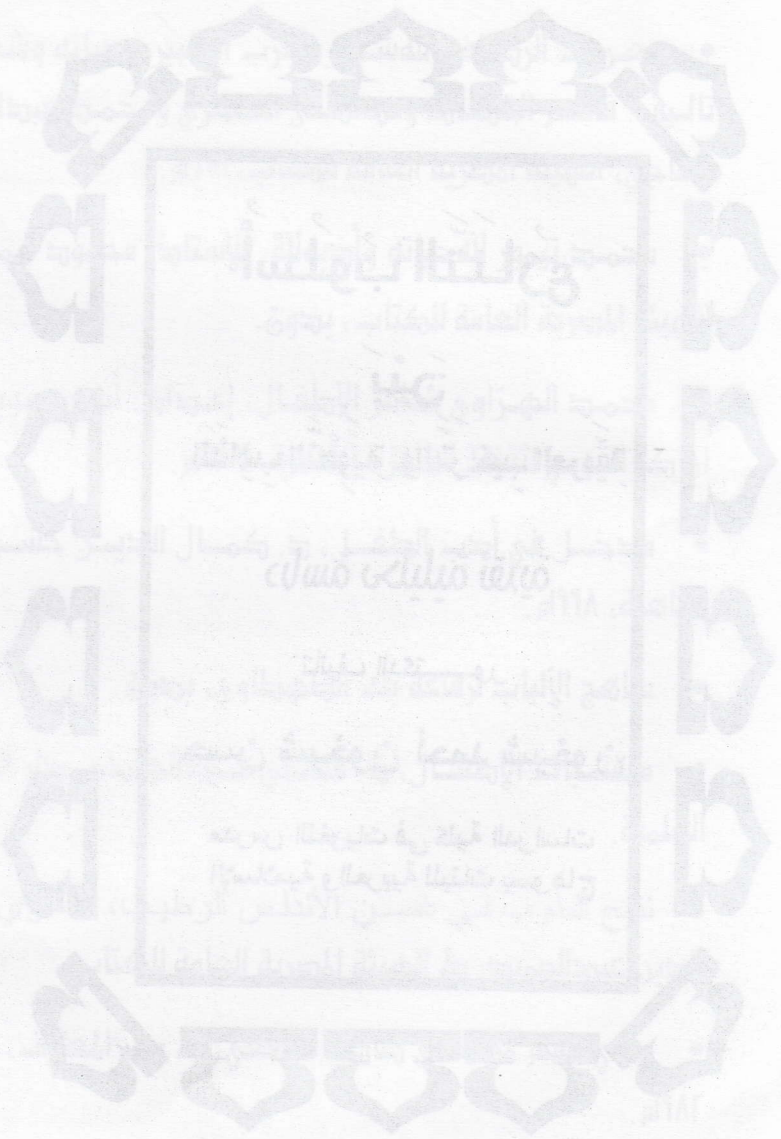

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــــة

الحمد لله رب العالمين ذى العِزَّةِ والجلال ، والعظمةِ والبهاء والجمال ، والهيبة والسلطان والكمال ، الأزليِّ القديم بلا زوال ، الأبدى الباقى بلا انتقالَ ، المقدَّسِ عن النظير والشبيه والمثال ، المنزَّهِ عن الفوق والتحت واليمين والشِّمال ، الغالب فى حكمه بلا نزاع أو جدال .

والصلاة والسلام على سيدنا محمَّدٍ أرسله الله بالهدى ومَحْوِ الضلال صلاة دائمة بالغدو والآصال ، نستعينُ بها تحت التراب فى الجواب عند السؤال ، وتقينا يومَ القيامةِ شر الخوف والفزع والأهوال وعلى آله الذين أَحَبُّوهُ فى كُلِّ الأوقات والأحوال ، وعلى أصحابه الذين اتَّبعوه فى الأقوال والأفعال .

وبعـــــد

فإنَّ علم النحو فى حاجة إلى جهود تشارك فى تيسير قواعده ، وتذليل نصوصه ، ومناقشة مذاهب علمائه ، وباب التنازع من أبواب النحو العربى الأصيلة التى قَعَّدَها علماءُ النحو وفقاً للمسموع عن العرب نثراً ونظماً ، وهذا الباب – فى اعتقادى – مملوء بالمذاهب والآراء التى تحتاج إلى تحليل ودراسة ، وشرح ، وتعقيب ورغبة منى فى أن يكون لى شرف المشاركة فى تحليل ودراسة هذه المذاهب

والتعقيب عليها - جعلت موضوع هذا "البحث" أسلوب التنازع بين المذاهب النحوية والتراكيب العربية دراسة تحليلية نقدية .

وقد دفعني إلى أن أجعل هذا موضوعا لبحثي عدة أسباب ، وأهمها ما يلي :

أولا : أن باب التنازع من أبواب النحو التي لا يستغني عنها الدارس

ثانيا : أن باب التنازع من الأبواب المملوءة بالمذاهب والآراء التي تحتاج إلى تفسير وتحليل وتعقيب .

ثالثا : أن قواعد التنازع تحتاج إلى تذليل وتيسير وشرح وتطبيق .

رابعا : أن بعض النحويين المحدثين نادى بحذف باب التنازع من النحو العربي .

خامسا : أن بعض النحويين رأى وجوب حذف التنازع من الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، أو التي تتعدى إلى مفعولين .

سادسا : أن بعض النحويين أجاز وقوع التنازع بين حرفين .

سابعا : أن بعض المحدثين قضى على باب التنازع بأنه بابٌ معقَّدٌ ومضطربٌ وخاضعٌ لفلسفة عقليةٍ خيالية ليست قوية السند بالكلام المأثور الفصيح ، بل رُبَّما كانت هذه الفلسفةُ مناقضةً للكلام

الفصيح ، لكل هذه الأسباب - وغيرها - آثرت أن أختار " أسلوب التنازع بين المذاهب النحوية والتراكيب العربية " موضوعا لبحثي .

وقد رجعت في دراسة هذا الموضوع إلى كتب النحو ، وإعراب القرآن ، والتفسير ، والقراءات ، ودواوين الشعر وشروحها ، وكتب الأدب والتاريخ ، والتراجم وغيرها .

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وخمسة مباحث وخاتمة ، أما المقدمة فقد تناولت فيها أهمية الموضوع ، والأسباب التي دفعتني إلى اختياره ، وأنواع المراجع التي جمعت منها مادته العلمية ، وأما المبحث الأول - وعنوانه مفهوم التنازع - فقد شمل مصطلح التنازع، وزمن ظهور مصطلح التنازع ، وتعريف التنازع لغة واصطلاحا ، وحكم تنازع أكثر من عاملين .

وأما المبحث الثاني - وعنوانه شروط التنازع - فقد تضمن ما يشترط في التنازع ، وما يترتب على هذه الشروط .

وأما المبحث الثالث – وعنوانه آراء النحويين في إعمال أي المتنازعين- فقد حوى بين طياته : اتفاق النحويين في جواز إعمال أي المتنازعين ومذهب ابن خروف وابن مالك في وقوع التنازع مع ثلاثة عوامل، وخلاف النحويين في أولى العاملين بالعمل .

وأما المبحث الرابع - وعنوانه حكم الإضمار في العامل المهمل - فقد ضم في إطاره وجوب الإضمار ، وامتناع الإضمار وتعيين الإظهار بدلا من الإضمار

وأما المبحث الخامس - وعنوانه آراء بعض النحويين فى التنازع - فقد شمل رأى أبى عمر الجرمى ، والتعقيب عليه،ورأى ابن مضاء القرطبى والتعقيب عليه ، ورأى الأستاذ عباس حسن والتعقيب عليه ، ورأى الدكتور شوقى ضيف والتعقيب عليه .

وأما الخاتمة فقد تناولت فيها أهم النتائج التى خرجت بها من دراستى لهذا الموضوع .

وبعـــــــد

فهذه رحلة مترامية الأطراف ، ودراسة سامية الهدف ، فمن الله أستمد العلم والإعانة ، ومنه ألتمس صواب التعبير والإبانة ، ومنه أرجو أن يجعله فى ميزان حسناتى يوم القيامة ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

المـــؤلف

الدكتور / حسن شيخون أحمد شيخون

مدرس اللغويات فى كلية الدراسات الإسلامية

والعربية للبنات بسوهاج

المبحث الأول

مفهوم التنازع

ويشمل : مصطلح التنازع ، وزمن ظهور مصطلح التنازع ، وتمهيدا للتنازع ، وتعريف التنازع لغة واصطلاحا ، وحكم تنازع أكثر من عاملين

مصطلح التنازع عند النحويين

من المعلوم الذى لا ريب فيه أن بعض المصطلحات النحوية كانت غير معروفة لدى النحويين الأقدمين ، وكانت القواعد النحوية مبعثرة فى مصنفاتهم ، لأن علم النحو كان فى بداية شبابه ، ولذلك فما نجده من مصطلحات عند أحد النحويين كثيراً ما نجد ما يخالفه عند غيره ، أو نجد هذا المصطلح لمفهوم آخر ، وأحسن دليل على ذلك كتاب سيبويه ، فإنك إذا اطلعت عليه – وجدت سيبويه يجعل باب الإضافة مصطلحاً لباب النسب [١] ، ويستعمل الجار والمجرور بمعنى المضاف والمضاف إليه [٢] ، ويسمى صلة الموصول حشوا[٣] ، وهلم جرا، ومصطلح (التنازع) من المصطلحات النحوية التى كانت غير معروفة عند النحويين القدماء ، ولذلك نجد سيبويه حينما تكلم عن باب(التنازع)- ذكر مسائله تحت عنوان : هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به ، وما كان نحو

---

(١) ينظر كتاب سيبويه ٣/ ٣٣٥ تحقيق عبد السلام محمد هارون
(٢) – ينظر المرجع السابق ١ / ١٧٧
(٣) – ينظر المرجع السابق ١ / ١٠٥

ذلك [١] وإن كان – رحمه الله – لم يجمع فى ترجمة هذا الأسلوب مسائل الباب كلها كما جرت عادته فى أكثر أبواب كتابه وإنما اكتفى منها ببعض مسائل الباب اعتمادا على فهم الباقى فى نثر المسائل أو من تفهيم الموقف .

وقد سار على طريق سيبويه فى هذا المفهوم بعض النحويين الذين جاءوا بعده ومنهم أبو القاسم الزجاجى فى كتاب (الجمل) الذى شرحه ابن عصفور حيث ذكر الزجاجى أحكام التنازع تحت عنوان : باب الفاعلين والمفعولين اللذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر [٢] .

ولمَّا بحثت عن مصطلح (التنازع) فى المقتضب – رأيت أبا العباس المبرد يعرض مسائله تحت عناونين ، العنوان الأول : الإخبار فى باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر [٣] ، والعنوان الثانى : هذا باب من إعمال الأول والثانى وهما الفعلان اللذان يعطف أحدهما على الاخر [٤]

ولما سبحت فيما كتبه جار الله الزمخشرى بحثا عن هذا المصطلح وجدت الزمخشرى حينما تكلم عن أسلوب التنازع ذكر مسائله فى كتابه المفصل فى علم العربية تحت باب الفاعل قال : " ومن إضمار الفاعل قولك : ضربنى وضربت زيدا تضمر فى الأول اسم من

---

(١) ينظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٦١٣ تحقيق د . صاحب أبو جناح .
(٢) ينظر المقتضب لأبى العباس المبرد ٣ / ١١٢ تحقيق محمد عبد الخاق عضيمة .
(٣) ينظر المقتضب لأبى العباس المبرد ٤ / ٥٧٢ .
(٤) المفصل فى علم العربية للزمخشرى ص ١٩. ط . دار الجيل – بيروت .

ضربك وضربته إضمارا على شريطة التفسير ، لأنك لما حاولت فى هذا الكلام أن تجعل زيدا فاعلا ومفعولا فوجهت الفعلين إليه استغنيت بذكره مرة ولما لم يكن بد من إعمال أحدهما فيه أعملت الذى أوليته إياه [٤] ". ولما جاء موفق الدين بن يعيش ، وشرح كتاب المفصل – ذكر مسائل التنا زع تحت عنوان هذا الفصل من إعمال الفاعلين، وهو باب الفاعلين والمفعولين [١]

وفى كشف المشكل فى النحو ذكر على بن سليمان الحيدرة اليمنى مسائل التنازع تحت عنوان : باب الفعلين اللذين يذكر معهما معمول واحد فيبتدرانه [٢] .

وهناك علماء استعملوا مصطلحا آخر وهو مصطلح (الإعمال) – بكسر الهمزة - كما هو الظاهر من كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف [٣] لأبى البركات الأنبارى ، وكما هو الظاهر مما كتبه ابن عصفور فى كتابيه شرح جمل الزجاجى [٤] ، و المقرب [٥]

زمن ظهور مصطلح (التنازع)

ولقد بدا لى مما سجل فى المصنفات النحوية التى اطلعت عليها أن مصطلح (التنازع) قد ظهرت باكورته فى النصف الأول من القرن

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٧

(٢) ينظر كشف المشكل فى النحو لعلى بن سليمان الحيدرة اليمنى ١ / ٢٧ . تحقيق الدكتور : هادى عطيه مطر .

(٣) ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الانبارى ١ / ٨٣ . تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد .ط. المكتبة العصرية – بيروت.

(٤) ينظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٦١٣ .

(٥) ينظر المقرب لابن عصفور ١ / ٢٥٠ تحقيق : أحمد عبد الستار الجوارى وزميله الطبعة الأولى

السابع الهجرى ؛ لأن من أوائل النحويين الذين استعملوا هذا المصطلح – ابن الحاجب المتوفى سنة ست وأربعين وستمائة، وابن مالك المتوفى سنة اثنتين وسبعين وستمائة .

قال ابن الحاجب فى الكافية ((واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما – فقد يكون فى الفاعلية مثل : ضربنى وأكرمنى زيد ، وفى المفعولية ، مثل : ضربت وأكرمت زيدا)) [١] وقال ابن مالك فى التسهيل ((باب تنازع العاملين فصاعدا معمولا واحدا)) [٢] وقد تابعهما فى هذا المصطلح أكثر النحويين الذين جاءوا بعدهما أمثال بدر الدين بن الناظم [٣] ، والرضى [٤] ، وأبى حيان [٥] ، وابن هشام [٦] ، وابن عقيل [٧] ، وغيرهم من أعلام النحويين [٨] ، واستقر هذا المصطلح فى كتب هؤلاء النحويين واحتل مكانا بارزا فيها ، ولا يزال يستعمل حتى الآن

---

(١) شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١/ ٧٧ دار الكتب العلمية – بيروت بدون تحقيق

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٤ تحقيق الدكتور : عبد الرحمن السيد والدكتور : محمد بدوى المختون . هجر للطباعة والنشر .

(٣) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ٢٥٣ تحقيق الدكتور : عبد الحميد السيد .ط. دار الجيل – بيروت .

(٤) ينظر شرح كافية ابن الحاجب للرضى ١ / ٧٧ .

(٥) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى ٣ / ٨٧ تحقيق الدكتور : مصطفى أحمد النماس .

(٦) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ص ١٠٩ بدون تحقيق .ط. دار الشام للتراث – بيروت ، وينظر- أيضا – مغنى اللبيب لابن هشام ٢ / ٥٠٨ تحقيق الشيخ : محمد محى الدين عبد الحميد .

(٧) ينظر شرح ابن عقيل ١٥٧/٢ تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد .

(٨) ينظر شرح الأشمونى بحاشية الصبان ٩٧/٢ ، وهمع الهوامع ٢ / ١٠٨ .

التعقيـــب

وأقول : إن استعمال هؤلاء النحويين مصطلح (التنازع) عنوانا لهذا الباب استعمال دقيق ومنطقى وسليم ؛ لأن كل واحد من العوامل يطلب المعمول لنفسه ، وكأنه يريد أن يجذبه من الآخر ليستأثر به هو ، ويجعله فى حوزته .

تمهيـــد :-

إذا أردت أن تقف على حقيقة التنازع فى العمل فانظر بإمعان فكر وإعمال عقل إلى الأمثلة الآتية :-

أولا : أنك إذا قلت : نجح وسافر الطالب – وجدت عاملين متقدمين ، وهما (نجح) و (سافر) ووجدت معمولا واحدا متأخرا ، وهـــو (الطالب) وكل واحد من العاملين المتقدمين يطلب المعمول المتأخر ، وهو كلمة (الطالب) ؛ ليكون فاعلا له من حيث المعنى ، فإذا أخذه العامل الأول فأين فاعل العامل الآخر ؟

ثانيا : أنك إذا قلت : قرأت وحفظت القرآن – وجدت كلا من العاملين وهما (قرأ) و (حفظ) – يطلب المعمول المتأخر ، وهو كلمة (القرآن) ليكون مفعولا به فإذا أخذه أحدهما فأين معمول العامل الثانى ؟

ثالثا : أنك إذا قلت : نفعنى وشكرت أستاذى – وجدت عاملين متقدمين ومعمولا واحدا متأخرا ، ووجدت العامل الأول، وهو (نفع) يطلب كلمة (أستاذى) من حيث المعنى لتكون فاعلا له ، ووجدت العامل الثانى ، وهو (شكر) يطلب تلك الكلمة – أيضا – من حيث المعنى لتكون مفعولا به ، فإذا فاز بها أحدهما فأين مفعول الثانى ؟

رابعا : أنك إذا قرأت قوله جل ثناؤه: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾[1] وجدت كلا من العاملين - وهما (كفر) و (كذب) - يطلب المعمول المتأخر وهو الجار والمجرور من حيث المعنى ليكون معمولا

---

(١)- من الآية ١٦ من سورة الروم .

له ، فإن أخذه أحدهما فأين معمول العامل الثانى ؟
فمن الأمثلة السابقة ندرك أنه إذا تقدم عاملان ، وتأخر معمول ، وتنازع كل واحد من العاملين المتقدمين فى ذلك المعمول ويريد من هذا التنازع الاستئثار بذلك المعمول من حيث المعنى والعمل – سمى هذا الأسلوب (أسلوب التنازع) .

تعريف التنازع لغة و اصطلاحا

تعريفه لغة :

التنازع : مصدر على وزن (التفاعل) ، ومعناه : التجاذب والتخاصم ، تقول : تنازع القوم فى الشىء : اختصموا ، وبينهم نِزَاعَةٌ ، أى : خصومة فى حق [١] .

تعريفه اصطلاحا لم يضع النحويون الأقدمون أَىَّ تعريفٍ دقيقٍ مباشر للتنازع وإنَّما يَتَّضح تعريفُ التنازع من معنى العناوين التى وضعوها فى كتبهم .

أمَّا النحويون المتأخرون فقد وضعوا له تعريفاتٍ متعددةً ، وَكُلُّ هذه التعريفاتِ تُعْطى فى النهاية معنى واحداً مع فروق بسيطةٍ ، ومن هؤلاء النحويين ابنُ الحاجب[٢] ، وابنُ عصفور[٣] ، وابنُ مالك [٤] ، وأبو حيَّانَ [٥] ، وابنُ هِشَام [٦] ، والمراديُّ[٧] ، و ابنُ عقيل [٨] وقد

---

(١)- ينظر مختار الصحاح لمحمد بن أبى بكر عبد القادر الرازى مادة (نزع) ولسان العرب لابن منظور مادة (نزع) وحاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ص ١٨٢ طبعه دار الفكر – بيروت .

(٢)- ينظر شرح الكافية للرضى ١/ ٧٧ .

(٣)- ينظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٦١٣ ، والمقرب لابن عصفور ١/ ٢٥٠ .

(٤)- ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٤ .

(٥)- ينظر تذكرة النحاة لأبى حيان الأندلسى ص ٣٣٧ تحقيق الدكتور : عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى ، وارتشاف الضرب لأبى حيان ٣ / ٨٧ .

(٦)- ينظر أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك لابن هشام ص ١٠٩ .

(٧)- ينظر توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٢ / ٥٨ تحقيق الدكتور : عبد الرحمن على سليمان مكتبه الكليات الأزهرية الطبعة الثانية .

(٨)- ينظر شرح ابن عقيل ٢ / ١٥٧ .

وقول الآخـــــر :-

عُهِدْتَ مُغِيثًا مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ * * فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِنَاءَكَ مَوْئِلَا (٤) .

أو يكون كل واحد من الاسمين اسم مفعول ؛ كقولك : القرآن مقروء ومحفوظ فى كل زمان(٢) أو يكون كل واحد منهما مصدرا ، كقولك : عجبت من حُبِّك وتقديرك والديك (٣) ، وعجبت من تعليمك وفهمك النحو (٤) ، و أعلى من ذلك قولـه تعالى : ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾ (٥) .

---

(١)- البيت من الطويل وهو من الشواهد التى لم يعرف قائلها

اللغة : (عهدت) بالبناء للمجهول ، وهو من العهد ، وهو معرفة الشىء على ما كان عليه (مغيثا) اسم فاعل من الإغاثة (مغنياً) اسم فاعل من الإغناء ، (موئلا) الموئل : الملجأ ،

ومعنى البيت عرفت بين الناس بأنك تغيث الملهوف ، وتغنى الفقير ، ولذلك لم أتخذ إلا ساحتك ملجأ وملاذا .

ومواضع ورود البيت : شرح الألفيه لابن الناظم ص ٢٥٣ ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٢ / ٥٨ ، وشرح الشواهد للعينى ٣ / ٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهرى ١ / ٣١٦ ، وشرح الأشمونى ٢ / ٩٩ .

والشاهد فى البيت قو له : ((مغيثا مغنيا من أجرته)) حيث إن (مغيثا) و (مغنيا) تنازعا (من) الموصولة فكل واحد منهما يطلبها لنفسه مفعولا به من حيث المعنى ، والعاملان هنا مشبهان للفعل ؛ لأن كل واحد منهما اسم فاعل .

(٢)- العاملان هنا اسمان مشبهان الفعل ؛ لأن كل واحد منهما اسم مفعول ، وهذان العاملان تنازعا فى الجار والمجرور الذى هو قولك : (فى كل زمان) فكل واحد منهما يطلبه معمولا .

(٣)- العاملان هنا مصدران ، وهما : (حبك) و (تقديرك) تنازعا كلمة (والديك) فكل واحد منهما يطلبهما مفعولا به من حيث المعنى

(٤)- العاملان مصدران وهما :(تعليمك) و (فهمك) تنازعا كلمة (النحو) فكل واحد منهما يطلبها مفعولا به من حيث المعنى

(٥) – من الآية ٣٦من سورة البقرة

وإن كان العاملان مختلفين ، فإنَّه يشترط فى الفعل أن يكون متصرفا ، وفى الاسم أن يكون مشبها الفعل ، فمثال كون أول العاملين اسما وآخرهما فعلا قوله تعالى : ﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهْ ﴾ [١] فـ (ها) اسم فعل أمر بمعنى (خُذْ) والميم حرف يدل على الجمع ، و (اقرءوا) فعل أمر ، واسم الفعل ، والفعل تنازعا كلمة (كتابيه) وأعمل الثانى لقربه ، وحذف من العامل الأول ضمير (كتابيه) ، والتقدير : (هاؤموه) وأصل (هاؤموه) : (هاكم) أبدل من (الكاف) (الواو) ثم أبدل من (الواو) همزة ، فصارت : (هاؤم) [٢] .

ومثل هذه الآية فى كون أول العاملين اسما وآخرهما فعلا قوله تعالى : ﴿وَكَذَٰلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾ .[٣] إلا أنَّ الاسم هنا مصدر ، وهو (أخذ) تنازع مع الفعل (أخذ) فى كلمة (القرى) [٤] وكل واحد منهما يطلبها لنفسه مفعولا به ، ومثال كون أول العاملين فعلا وكون آخرهما مصدرا قول الشاعر :-

---

(١) من الآية ١٩ من سورة الحاقة

(٢) ينظر التصريح ١ / ٣١٦

(٣) من الآية ١٠٢ من سورة هود

(٤) ينظر لإعراب هذه الآية البحر المحيط لأبى حيان ٥ / ٢٦١ ، وحاشية الجمل على الجلالين ٢ / ٤١٥ .

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِى * * * لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا[1]

فكلمة (مسمعا)- وهى اسم رجل- تنازعها من حيث المعنى والعمل كل من (لقيت) و (الضرب) ، و هما عاملان أولهما فعل ، و ثانيهما اسم ؛ لأنه مصدر وكل واحد منهما يطلبها لنفسه مفعولا به .

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله مالك بن زغبة – بضم الزاى وسكون الغين – أحد بنى باهلة ، وينسب أيضا للمرار الأسدى ، وهو فى ديوانه ص ٤٦٤ .

ويروى البيت : (لحقت) مكان : (لقيت) ويروى أيضا (كررت) مكان : (لقيت)

اللغة : (أولى المغيرة) : أول المغيرة ، والمغيرة هى الخيل التى تخرج للغارة ، والمراد فرسانها (أنكل) : أرجع عن قتال العدو (مسمعا) اسم رجل ، وهو مسمع بن شيبان أحد بنى قيس بن تعلبة .

ومعنى البيت : لقد علم أول من لقيت من المغيرين أنى صرفتهم عن وجوههم هازما لهم ، ولحقت سيدهم مسمعا فلم أرجع عن ضربه بسيفى .

والبيت من شواهد كتاب سيبويه ١ / ١٩٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٦٤ و توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٢ / ٥٩ ، وشرح ابن عقيل ٣ / ٩٧ ، وشرح الشواهد للعينى ٣ / ٥٠١ وشرح الأشمونى ٢ / ١٠٠ ، وهمع الهوامع للسيوطى ٢ / ٩٣ وخزانة الأدب للبغدادى ٣ / ٤٣٩ .

وفى البيت شاهدان ،

الشاهد الأول فى قو له (لقيت .... عن الضرب مسمعا) حيث إن كلمة (مسمعا) تنازعها من حيث المعنى والعمل كل من (لقيت) ،و (الضرب) وهما عاملان أولهما فعل وثانيهما اسم وكل واحد منهما يطلبها لنفسه مفعولا به والشاهد الثانى فى قوله : (عن الضرب مسمعا) حيث أعمل الشاعر المصدر المقرون بـ (أل) عمل الفعل فنصب به كلمة (مسمعا) على أنها مفعول به وعلى هذا استشهد بالبيت إمام النحويين سيبويه .

تنازع أكثر من عاملين

وقد يتنازع أكثر من عاملين معمولا واحدا ، أو أكثر من معمول ، فمثال تنازع أكثر من عاملين معمولا واحدا قولك : قرأت ، وحفظت ، وفهمت القرآن ، وقدرت ، واحترمت وشكرت أستاذى ، ففى المثال الأول تنازع ثلاثة عوامل - وهى (قرأ) و (حفظ) و (فهم) – معمولا واحدا ، وهو (القرآن) ، وفى المثال الثانى تنازع ثلاثة عوامل – وهى (قدر) ،و (احترم) ،و (شكر) - معمولا واحدا وهو (أستاذى) ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر :-

أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيا * * عفوا وعافية فى الروح والجسد[1]

---

(١) البيت من البسيط ، ولم يعرف قائله .

ومواضع وروده : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٦ ، والتذييل والتكميل لأبى حيان ٣ / ١١٤ ، ١٥٦ ، ١٥٧ رسالة دكتوراه تحقيق : حماد حمزة أحمد ، وهى مودعة فى مكتبة كلية اللغة العربية (القاهرة) برقم ١٥٨٨/١٥٨٦ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤٢١ ، وشفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى ١ / ٤٤٧ ، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٢ / ٦٨٥ رسالة دكتوراه إعداد : على محمد على فاخر ، وهذه الرسالة مودعة بالمكتبة المركزية بجامعة الأزهر تحت رقم ٦٠١ رسائل ، وقوله (مبتغيا) حال من الضمير المستتر فى (أرجو) وهذا الضمير هو فاعل الفعل (أرجو) ، (عفوا) مفعول به لقوله : (مبتغيا) .

والشاهد فى البيت قوله : (أرجو وأخشى وأدعو الله) حيث تنازع ثلاثة عوامل وهى أرجو، وأخشى ،و أدعو معمولا واحدا ، وهو لفظ الجلالة (الله)

وقول الشاعر :-

سُئِلْتَ فَلَمْ تَبْخَلْ وَلَمْ تُعْطِ نَائِلًا * * فَسِيَّانَ لَا حَمْدٌ لَدَيْكَ وَلَا ذَمُّ (١)

وقول الشاعر :-

جِيءْ ثُمَّ حَالِفْ وَثِقْ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمُ * * لِمَنْ أَجَارُوا ذَوُو عِزٍّ بِلَا هُونِ (٢)

---

(١)- البيت من الطويل ، وقائله الحطيئة أحد فحول الشعراء ، وهو فى ديوانه ص ٣٢٩ وقيل : البيت للكميت بن زيد ، وهو فى ديوانه ١ / ١٥٥ ، ويروى البيت : (طائلا) مكان : نائلا ، (فسيان لا فقر لديك ولا ذم) مكان : (فسيان لا حمد لديك ولا ذم) .

ومواضع وروده : الشعر والشعراء لابن قتيبة ص ٣٢٥ ، والأغانى لأبى الفرج ٢ / ١٦٨ وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٦١٣ ، والمقرب لابن عصفور ١ / ٢٥٠ ، والتذ ييل و التكميل لأبى حيان ٣ / ١١٤ ، ١١٥ ، ١٥٧ رسالة دكتوراه و البحر المحيط ٣ / ٥٢٩ ، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٢ / ٦٨٥ رسالة دكتوراه ، والشاهد فىالبيت قوله : (سألت فلم تبخل ولم تعط نائلا) حيث تنازع ثلاثة عوامل ، وهى سألت ، وتبخل ، وتعطى – معمولا واحدا ، وهو (نائلا) وكل واحد يطلبه من حيث العمل معمولا له .

(٢)- البيت من البسيط ولم يعرف قائله .

ويروى : (وقف بالقوم) مكان : (وثق بالقوم) ، ومعنى (بلا هون) : بلا خزى ، والهون والهوان ضد العز . ومعنى البيت : أقبل ، وحالف ، وثق بهؤلاء القوم فإنهم يرفعون شأن من جاورهم ومن حالفهم ، ولا يخزونه أبدا .

ومواضع ورود البيت : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٨ ، ١٧٦ ، والتذ ييل والتكميل لأبى حيان ٣ / ١١٤ ، ١٥٦ رسالة دكتوراه ، وشفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى ١ / ٤٤٧ ، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٢ / ٦٦٥ رسالة دكتوراه ، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد لبدر الدين الدمامينى ١ / ١٤٩٦ رسالة دكتوراه تحقيق الباحث : محمد عبد الرحمن بن محمد المفدى ، والرسالة مودعة فى مكتبة كلية اللغة العربية القاهرة برقم ١٠٥١ ، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ٢ / ١٠٢ .

والشاهد فى البيت قوله (جيء ثم حالف وثق بالقوم) حيث تنازع ثلاثة عوامل وهى (جيء) و (حالف) و (وثق) معمولا واحدا ، وهو قوله (القوم) فكل واحد من العوامل الثلاثة يطلبه من حيث المعنى إلا أن العامل الثالث عمل فيه لقربه بدليل تعديته بالباء ، وحذف الضمير من الأول ، والثانى

وأعلى من هذه الأبيات قوله تعالى : ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ (١) .

فالعوامل المتنازعة فى هذه الآية ثلاثة مصادر – وهى : هدى ، ورحمة ، وبشرى – والمتنازع فيه قوله (للمسلمين) فهو جار ومجرور متعلق بـ (بشرى) ومن حيث المعنى متعلق بـ (هدى) و(رحمة)، ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول واحد قولك : أكرمت ، وشكرت وصافحت حسنا يوم الخميس ،ففى هذا المثال تنازع ثلاثة عوامل وهى (أكرم) و (شكر) و (صافح) معمولين ، وهما : (حسنا) و (يوم الخميس) ، ومن ذلك قول النبى – صلى الله عليه وسلم - (تُسَبِّحُونَ ، وَتَحْمَدُونَ، وَتُكَبِّرُونَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ) (٢) .

ومن شواهد تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول قول الشاعر :-

طَلَبْتُ فَلَمْ أُدْرِكْ بِوَجْهِى فَلِيتَنِى * * قَعَدْتُ وَلَمْ أَبْغِ النَّدَى عِنْدَ سَائِبِ(٣)

---

(١) من الآية ٨٩ من سورة النحل .

(٢) هذا الحديث أخرجه الإمام مسلم فى صحيحه ٥ / ٩٣ المطبعة العصرية ، والتاج الجامع للأصول فى أحاديث الرسول ١ / ٢٠٦ تأليف الشيخ منصور على ناصف ط صوت الأزهر .

(٣)البيت من الطويل ، وهو منسوب للحماسى فى حاشية يس على التصريح وغير منسوب فى بقية مواضع وروده

اللغة : (الندى) : السخاء والكرم (عند سائب) : عند معط ، فإن السيب هو العطاء ، فعلى هذا يكون معنى البيت : طلبت الكرم عند معط فلم أدركه بوجهى فليتنى قعدت ولم أبغيه .

ومواضع ورود البيت : الأشباه والنظائر للسيوطى ٧ / ٢٧٠ تحقيق عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٥ ، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ٢ / ١٠١ ، وحاشية الشيخ يس على التصريح ١ / ٣١٦ .

والشاهد فى البيت قوله : (طلبت فلم أدرك ..... ولم أبغ الندى عند سائب) حيث تنازع ثلاثة عوامل وهى (طلب) و (أدرك) و (أبغى) معمولين وهما (الندى) و (عند سائب) فكل واحد من العوامل الثلاثة يطلب المعمولين من حيث المعنى .

ففى الحديث تنازع ثلاثة عوامل – وهى (تُسَبِّحُونَ) و (تَحْمَدُونَ) و (تُكَبِّرُونَ)- معمولين أولهما (دبر) وهو ظرف وثانيهما (ثلاثا) هو مفعول مطلق ، لأن (ثلاثا) نائب عن المصدر .

وفى البيت تنازع ثلاثة عوامل وهى (طلب) و (أدرك) و (أبغ) معمولين وهما (الندى) و (عند سائب) ، وكل واحد من العوامل الثلاثة يطلب المعمولين من حيث المعنى .

تنبيه :-

لم يجىء فى القرآن الكريم وقوع التنازع بين ثلاثة عوامل إلا الآية التى سبق أن ذكرتها شاهدة على ذلك ، وهى قوله تعالى : ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ (١)

---

(١)- من الآية ٨٩ من سورة النحل .

المبحث الثانى
شروط التنازع وما يترتب عليها

أولا شروط التنازع

ذكرت – قبلا – ما يشترط فى العاملين المتنازعين إذا كانا فعلين ، أو إذا كانا اسمين ، أو إذا كانا مختلفين ، وإليك بقية شروط التنازع ، وهى خمسة :-

الشرط الأول : أن يكون العاملان المتنازعان متقدمين على المعمول ، نحو قولك : نفعنى وشكرت أستاذى ، فإن تأخرا عن المعمول ، فإما أن يكون المعمول مرفوعا ، وإما أن يكون منصوبا ، فإن كان مرفوعاً كقولك : عمر صام وقام – فلا عمل لأحد العاملين فيه ، بل كل واحد منهما عامل فى ضميره ، وأصبحت المسألة خارجة من باب التنازع ، وإن كان المعمول منصوبا ، نحو قولك اليتيم أكرمت وكفلت – فالعامل فيه هو أول العاملين ، والعامل الثانى عامل فى معمول محذوف يدل عليه المذكور ، وقد لا يكون له معمول أصلا فيكون ملغى .

وإن توسط المعمول بين العاملين ، نحو قولك : استذكرت الدرس وفهمت ، وقرأت القرآن وحفظت – فالمعمول معمول للعامل السابق منهما ، والعامل المتأخر عامل فى معمول محذوف يدل عليه المذكور .

آراء بعض النحويين فى هذا الشرط

ذهب بعض المغاربة إلى جواز تقدم المتنازع فيه على العاملين المتنازعين مستدلا بقوله تعالى :﴿ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [١] فإنه أجاز فى هذه الآية أن يكون قوله :" المؤمنين " متعلقا بقوله :" رَؤُوفٌ " وبقوله " رَّحِيمٌ " [٢]. فتكون المسألة من باب التنازع .

وما أجازه بعض المغاربة : أجازه الشيخ رضى الدين حيث اعترض على كلام ابن الحاجب الذى قيد المسألة التنازعية بكون المتنازع فيه متأخرا عن المتنازعين ، ونص عبارة الرضى :" وكذا قوله :"بعدهما " لا حاجة . إليه ، إذ قد يتنازعان فيما هو قبلهما إذا كان منصوبا ، نحو : زيدا ضربت وقتلت ، وبك قمت وقعدت ، وإياك ضربت وأذرمت . [٣]

التعقيب

والحق أن ما ذهب إليه بعض المغاربة وما رآه الشيخ رضى الدين فيه نظر ، وذلك لثلاثة أمور :-

الأمر الأول : أن الآية ليست من باب التنازع ، لأن قوله " بِالْمُؤْمِنِينَ " متعلق بقوله " رَؤُوفٌ " فعلى هذا لم يجئ العامل الثانى إلا بعد أن أستوفى العامل الأول معموله المتقدم، ومعمول العامل الثانى محذوف يدل عليه المذكور .

---

(١)من الآية ١٢٨ من سورة التوبة

(٢) ينظر رأى بعض المغاربة فى همع الهوامع للسيوطى ٢ / ١١٠ ، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهرى ١ / ٣١٨ .

(٣)شرح الكافية فى النحو للرضى ١ / ٧٨

الأمر الثانى : أننا لو أجزنا تقديم المتنازع فيه على العاملين المتنازعين ، وقلنا مثلا : القرآن حفظت وفهمت ، وبك قمت وقعدت ، للزم على إعمال العامل الثانى تقدم ما فى حيز حرف العطف على حرف العطف نفسه .

الأمر الثالث : أن أبا حيان ذكر أن الأكثرين من النحويين لا يجيزون تقديم المتنازع فيه على المتنازعين (١) .

والشرط الثانى : أن يكون بين المتنازعين ارتباط ، فلا يجوز أن نقول : قام قعد أخوك حيث لا ارتباط بين الفعلين ، والارتباط فى الأشهر يحصل إما بعطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف ، وإما بإعمال أولهما فى ثانيهما ، وإما بوقوع الثانى جوابا للأول فهذه ثلاثة أمور مجملة (٢) ، وإليك إياها مفصلة :-

أولا : عطف ثانى العاملين على أولهما :-

من الأمور التى يحصل بها الارتباط بين العاملين المتنازعين أن يعطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف ، والأشهر أن يكون حرف العطف الواو، أو الفاء، أو ثم ،أو أم ، وإنما قيدت الشهرة بهذه الحروف الأربعة لسببين :-

---

(١) ينظر البحر المحيط لأبى حيان ٥ / ١١٩

(٢)استخلصت الأمور التى يحصل بها ارتباط العاملين المتنازعين من المصادر التالية : القرآن الكريم ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٦٢٣ ومغنى اللبيب لابن هشام ٢ / ٥٠٨ وحاشيه الشيخ ياسين على التصريح ١ / ٣١٥ ، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢ / ٩٧ ، وحاشية الدسوقى على المغنى ٢ / ١٥١ .

السبب الأول : أننى تتبعت أسلوب التنازع فى القرآن الكريم فوجدت الارتباط بين المتنازعين لم يحصل بعطف ثانيهما على أولهما إلا بـ (الواو) أو بـ (الفاء) أو بـ (ثم) أو بـ (أم) .

السبب الثانى : أننى تتبعت الشواهد النحوية الصحيحة فيما بين يدى من مصادر نحوية فوجدت الارتباط بين المتنازعين لم يحصل بعطف ثانيهما على أولهما إلا بالواو أو بالفاء أو بثم .

فمثال عطف ثانيهما على أولهما بالواو قولك : محمد قرأ وحفظ القرآن . فالعاملان فى هذا المثال (قرأ) و (حفظ) و المعمول المتنازع فيه هو (القرآن) والارتباط حصل بين المتنازعين بعطف ثانيهما على أولهما بحرف العطف الواو ، ومن ورود ذلك فى القرآن الكريم قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا * وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾(١)

و قو له جل ثناؤه ﴿شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾(٢)

ففى الأية الأولى تنازع (اذكروا) و (سبحوا) فى (بكرة وأصيلا) وحصل الارتباط بين المتنازعين بعطف ثانيهما على أولهما بحرف العطف الواو ، وفى الأية الثانية تنازع (اجتباه) و (هداه) فى (إلى صراط مستقيم) وحصل الارتباط بين العاملين المتنازعين بعطف ثانيهما على أولهما بحرف العطف الواو أيضا . ومثال عطف ثانيهما على أولهما بالفاء قولك : حضر فجلس على ، فالعاملان المتنازعان فى هذا المثال

---

(١)الآيتان ٤١ و ٤٢ من سورة الأحزاب

(٢) الآية ١٢١ من سورة النحل .

هما: (حضر) و (جلس) والمتنازع فيه هو (على) والارتباط حصل بين المتنازعين بعطف ثانيهما على أولهما بحرف العطف الفاء ومن ورود ذلك فى القرآن الكريم قوله تعالى :﴿ وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَن يَشَاءُ﴾[١] وقوله عزمن قائل:﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى﴾[٢] ففى الآية الأولى تنازع (يرسل) و (يصيب) فى (من) الموصولة فأعمل فيه الثانى لقربه وحذف معمول الأول ، ولو أعمل الأول لكان التركيب : ويرسل الصواعق فيصيب بها على من يشاء لكن جاء على الكثير من لسان العرب المختار عند البصريين ، وهو إعمال الثانى [٣] . وحصل الارتباط بين المتنازعين بعطف ثانيهما على أولهما بحرف العطف الفاء . وفى الآية الثانية تنازع (اختار و(استمع) فى (لما يوحى) فأعمل فى الثانى لقربه وحذف المعمول الأول ، وحصل الارتباط بين المتنازعين بعطف ثانيهما على أولهما بحرف العطف الفاء . ومثال عطف ثانيهما على أولهما (ثم) قولك صام محمد ثم أفطر ، ففى هذا المثال تنازع (صام و (أفطر) معمولا واحدا وهو (محمد) والارتباط حصل بين المتنازعين بعطف ثانيهما على أولهما بحرف العطف (ثم) . ومن ورود ذلك فى القرآن الكريم قوله تعالى :﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾[٤]

---

(١) من الآية ١٣ من سورة الرعد .
(٢) الآية ١٣ من سورة طه .
(٣) ينظر لهذا المعنى البحر المحيط لأبى حيان ٥ / ٣٧٥ ، وتفسير الألوسى ٨ / ٤٥٨
(٤) من الآية ١ من سورة هود

ففى هذه الآية تنازع (أحكمت) و (فصلت) فى (من لدن حكيم) فكل واحد منهما يطلبه من حيث المعنى ليكون معمولا له [١] وحصل الارتباط بين المتنازعين بعطف ثانيهما على أولهما بحرف العطف (ثم) ، ومثال عطف ثانيهما على أولهما بـ (أم) قولك : لا أدرى أقادم أم متاخر ما تنتظرون ، ففى هذا المثال تنازع قادم ومتأخر فى (ما) الموصولة ، فكل واحد منهما يطلبها لنفسه من حيث المعنى لتكون فاعلا له ، فأعمل فيه الثانى لقربه على رأى البصريين المساير لأكثر كلام العرب ، وأضمر الفاعل فى العامل الأول والارتباط حصل بين العاملين المتنازعين بعطف ثانيهما على أولهما بحرف العطف (أم) ، ومن ورود ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [٢] ففي هذا القول الكريم تنازع " قريب " وبعيد " في "ما " الموصولة ، فكل واحد منهما يطلبها لنفسه من حيث المعنى لتكون فاعلا له ، فأعمل فيه الثاني لقربه ، وأضمر الفاعل في العامل الأول ، وهذا مذهب البصريين ، والارتباط حصل بين العاملين المتنازعين بعطف ثانيهما على أولهما بحرف العطف" أم " ، قال أبو البقاء العكبري عند تعرضه لهذه الآية : (أقريب): مبتدأ ،(ما توعدون) : فاعل له ؛ لأنه قد اعتمد على الهمزة ، ويخرج على قول البصريين أن يرتفع بـ(بعيد) ؛ لأنه أقرب إليه .. انتهى نص عبارته) [٣]

---

(١) ينظر لهذا المعنى البحر المحيط ٥ / ٢٠٠ ، وحاشية الجمل على الجلالين ٢ / ٢٧٣

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء .

(٣)إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٧٥/١ . المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣٢١ هـ

وما قاله أبو البقاء العكبري قال مثله الجمل في حاشيته على الجلالين[١] والسمين الحلبي في كتابه الدر المصون .[٢]

ثانيا: إعمال أول العاملين في ثانيهما :-

من الأمور التي يحصل بها الارتباط بين العاملين المتنازعين أن يكون أولهما عاملا في ثانيهما ، كقوله جل وعلا :﴿ وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا ﴾[٣] فالعاملان المتنازعان في هذه الآية الكريمة هما : " كان " و " يقول " والمعمول المتنازع فيه هو " سفيهنا " والارتباط حصل بين هذين العاملين بكون الأول عاملا في الثاني ؛ لأن العامل الثاني وهو " يقول " جملة في موضع نصب خبر لـ " كان " واسم " كان " ضمير مستتر عائد على السفيه ، ومن ذلك - أيضا- قوله جل ثناؤه : ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾[٤] فالعاملان المتنازعان في هذه الآية الكريمة هما : " ظنوا " و " ظننتم " والمعمول المتنازع فيه قوله :(أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا) ، والارتباط حصل بين هذين العاملين بكون الأول عاملا في الثاني ؛ لأن(كما ظننتم) صفة لمصدر مقدر ، وهذا

---

(١)ينظر حاشية الجمل على الجلالين ٣/١٥٠

(٢)ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥/١١٨-١١٩.

(٣)الآية ٤ من سورة الجن ، "سفيهنا" هو إبليس ، وقيل : عصاة الجن " شططا ": الشطط : البعد عن الحق ومجاوزة الحد ، والمعنى – والله أعلم – كان يقول على الله قولا بعيدا عن الحق ، وهذا القول هو نسبة الصاحبة والولد إليه سبحانه وتعالى

(٤)الآية ٧ من سورة الجن .

المصدر المقدر مفعول مطلق منصوب بـ" ظنوا " فعلى هذا يكون تقدير الآية – والله أعلم – أن الإنس ظنوا ظنا مثل ظنكم أيها الكفرة أن لن يبعث الله أحدا من الرسل إلى أحد من العباد ، وقيل : أن لن يبعث الله أحدا بعد الموت ، أو يكون التقدير: أن الجن ظنوا ظنا مثل ظنكم أيها الكفرة أن لن يبعث الله أحدا ... إلخ . (١) وجاء في البحر ما هو نصه : " و(ظنوا) و (ظننتم) كل منهما يطلب " أن لن يبعث " فالمسألة من باب الإعمال .. (٢) اهـ

ثالثا : وقوع ثاني العاملين جوابا للأول :-

من الأمور التي يحصل بها الارتباط بين العاملين المتنازعين أن يكون ثانيهما جوابا للأول سواء أكان جوابا معنويا ، كجواب السؤال أم كان جوابا صناعيا كأن يقع في جواب الأمر ، فمثال وقوع الثاني جواب السؤال قوله جلت قدرته :﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ (٣) فالعاملان المتنازعان هما :(يستفتونك) و (يفتيكم) والمعمول المتنازع فيه قوله : " في الكلالة" والارتباط حصل بين العاملين بكون الثاني جوابا للأول جوابا معنويا ؛ لأن قوله : (قل الله يفتيكم) جواب السؤال

---

(١)استنبطت هذا التقدير مما بين يدي من مصادر التفسير ، ومنها : الكشاف للزمخشري ٤ / ١٤٦ ، وتفسير القرطبي ٨ / ٦٩٩١ . ، والبحر المحيط لأبي حيان ٨ / ٣٤٨ ، وحاشية الجمل على الجلالين ٤ / ٤١٠ ، وتفسير الألوسي ١٨ / ٩٢ – ٩٣ .

(٢)البحر المحيط لأبي حيان ٨ / ٣٤٨ .

(٣)من الآية ١٧٦ من سورة النساء ، والكلالة قيل : الميت الذي ليس له ولد ، ولا والد ، وقيل : الورثة غير الولد والوالد ، وقيل : المال الموروث الذي تركه الميت .

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي ** أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ (١)

فليس كل واحد من " أتاك أتاك " موجها إلى " اللاحقون " ؛ إذ لو توجه كل واحد منهما إليه لقال: أتوك أتاك اللاحقون ، أو لقال : أتاك أتوك اللاحقون ، بل المتوجه إليه منهما هو الأول ، والثاني توكيد له ، وخرج – أيضا – بهذا الشرط قول امرئ القيس بن حجر الكندي :-

==========

(١) البيت من الطويل ، وهو مع شهرته لم يعرف قائله

ويروي " النجاء " بالمد : مكان " النجاة " ، و" ببغلة " مكان " ببغلتي : و" أتاك " بفتح الكاف وهو للمفرد المخاطب وليس للمخاطبة كما زعم بعضهم بدليل تمام الشطر ، وهو " احبس إحبس " ؛ لأن كتابة الفعلين بلا ياء تعد قرينة تدل على أنهما خطاب لمذكر فيكون ما قبلهما كذلك ، والذي يظهر من البيت أن قائله كان فارا من قوم فنظر خلفه فوجدهم في أثره أو أنه قد أدركه لصوص ، وهو سائر في طريق مخيف فخاطب نفسه قائلا : أين المفر ؟ وأين النجاة ببغلتي ؟ أتاك أتاك اللاحقون احبس نفسك .

ومواضع ورود البيت : الخصائص لابن جني ٣ / ١٠٥ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٧٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٥ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١ / ٤٥٠ ، وشرح الشواهد للعيني ٣ / ٩ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢٦٧/٧ ، وهمع الهوامع ٢ / ١١١ و ١١٥ ، وخزانة الأدب للبغدادي ٥/ ١٥٨ ، والدرر للوامع ٢/ ١٤٥ والشاهد في البيت قوله : " أتاك أتاك اللاحقون " حيث جاء الفعل الثاني توكيدا للأول إذ لو كان من باب التنازع لقيل : أتوك أتاك اللاحقون ، أو : أتاك أتوك اللاحقون .

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ * * * كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ (١) .

وذلك لأن كلا من " كفاني" و" لم أطلب" ليس متوجها إلى قولـــه: (قليل من المال) إذ لو كان كل منهما متوجها إليه لصار حاصل المعنى : كفاني قليل من المال ، ولم أطلب هذا القليل ، وكيف يصح ذلك ، وهو يقول بعد هذا البيت .

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّـــلٍ * * * وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي ؟

وإنما (قليل من المال) فاعل (كفى) ، وهو وحده المتوجه إلى العمل فيه ، وأما قوله :(ولم أطلب) فله معمول محذوف يفهم من مجمـــوع

---

(١)البيت من الطويل ، وهو لامرئ القيس بن حجر الكندي ، والبيت في ديوانه ص ٣٩.
ومعنى البيت : لو كان سعى في الدنيا لأدنى حظ منها لكفاني القليل من العيش ولم أطلب ما أطلب .
ومن مواضع ورود البيت : كتاب سيبويه ، ١/ ٧٩، والمقتضب لأبي العباس المبرد ٤/ ٧٦، والإيضاح لأبي علي الفارسي ص ٦٧ ، والخصائص لأبن جني ٢ / ٣٨٧ ، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ١/ ٨٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٩ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ١٦١ ، وتذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ص ٣٣٩ . تحقيق : عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة بيروت ط (١) ١٩٨٦ م ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢ / ٦٠ ومغني اللبيب لابن هشام ١ / ٢٥٦ و ٢ / ٥٠٨ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٢٢٧ ، وقطر الندى لابن هشام ص ١٩٩ ، وهمع الهوامع للسيوطي ٢ / ١١٠ ، وخزانة الأدب للبغدادي ١ /٣٢٧ ، والدرر اللوامع للشنقيطي ٥ /٣٢٢ ،
والشاهد في البيت قوله : " كفاني ولم أطلب قليل " حيث إن" كفاني " و " أطلب " ليسا متوجهين إلى " قليل " إذ لو كان كل واحد منهما متوجها إليه لفسد المعنى المراد ، وإنما " قليل " فاعل " كفى " وهو وحده المتوجه إلى العمل فيه ، وأما (أطلب) فإن معموله محذوف ، والتقدير : كفاني قليل من المال ، ولم أطلب الملك ، وعلى ذلك فالبيت ليس من باب التنازع .

الكلام ،والتقدير : كفاني قليل من المال ، ولم أطلب الملك ، قال إمـــام النحويين سيبويه – بعد أن ذكر البيت : (فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبا ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليل كافيا ، ولو لم يرد ذلك ، ونصب فسد المعنى) (١).

الشرط الرابع :-

ألا يكون المتنازع فيه سببيا مرفوعا (٢) ، فلا يجوز التنازع في مثل قولك : محمد مسافر راكب أخوه ، وعلى منطلق مسرع تلميذه ، وفاطمـــــة فاهمة قارئة أختها ، لأنك – في هذه الأمثلة ونحوها – لو أجزت التنازع في السببي المرفوع – لرفعت السببي بأحد العاملين ، ورفعت ضميـــره بالعامل الذي رفع ضمير السببي ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه لم يرفع ضميـــر المبتدأ ، ولا ما التبس بضمير المبتدأ ، فإن ورد عن العـــرب مثل هذه الأساليب – وجب حمله على أن السببي مبتدأ ثان مؤخر ، والعاملان : خبران عنه، وفيهما ضمير مستترمرفوع والمبتدأ الثاني المؤخر وخبر جملة في محل رفع خبرالمبتدأ الأول، ومما ورد عن العرب من هذا القبيل قوله الشاعر :

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ٧٩ .
(٢) ينظر هذا الشرط في شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٥-١٦٦ ، وهمع الهوامع ١١١/٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٠١ والتصريح بمضمون التوضيح ٣١٨/١-٣١٩.

قَضَى كل ذي دين فوفى غريمه * * وعزة ممطول معنى غريمها .(١)

(١)البيت من الطويل ، وقائله كثير عزة ، وهو في ديوان الشاعر ص١٤٣
اللغة : " الغريم " : من له الدين ، ومن عليه الدين جميعا ، والغريم في البيت من له الدين "ممطول " : اسم مفعول من قولك : مطل المدين دائنه يمطله " من باب نصر " : سوف في قضائه ولم يؤده " معنى" : اسم مفعول من عني الامر فلانا – بتضعيف النون – اي شق عليه الأمر ، وكان سببا في عنائه وشقوته .
ومعنى البيت : كل مدان قضي ما عليه من الدين فوفى غريمه إلا عزة فإنها تماطل غريمها ولا توفيه حقه فلم تعطف عليه بحبها ولم تصله . ومواضع ورود البيت : الإنصاف في مسائل الخلاف ١ /٩٠ ، وكشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمنى ٢ / ١٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٨ . وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٦٦ ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٢ /٦٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٢١، وشرح الشواهد للعيني ٣/ ٣ وهمع الهوامع للسيوطي ٢ / ١١ ، والاشباه والنظائر للسيوطي ٣ / ١٢١ ، و ٤/ ١٠٤-١١٠ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٠١ ، وخزانة الأدب ٥/ ٢٢٣ ، والدرر اللوامع ٢/ ١٤٦ الاعراب : " قضى " : فعل ماض (كل) فاعل . وكل مضاف و (ذي) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه من الأسماء الستة . و" ذي " مضاف " ودين " مضاف إليه " فوفى " الفاء حرف عطف " وفي " فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره : هو (غريمه) غريم : مفعول به لوفي ، وغريم مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، (وعزه) الواو واو الحال ، " عزة " مبتدأ أول ، (ممطول) خبر مقدم، " معنى " خبر ثان ، ويجوز أن يعرب صفة للممطول ، وحذا من الضمير المستتر الواقع نائب فاعل لممطول (غريمها) مبتدأ ثان مؤخر عن خبريه ، غريم مضاف وضمير "ها" الغائبة الراجع على (عزة) مضاف إليه وجملة المبتدأ الثاني وخبريه في موضع رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو (عزة) والرابط بينهما الهاء في (غريمها) وفي البيت شاهدان ، أما أحدهما ففي قوله :(قضى كل ذي دين فوفى غريمه) وسنذكره قريبا إن شاء الله عند ترجيح مذهب البصريين في عمل العامل الثاني وأما الشاهد الآخر ففي قوله : (وعزة ممطول معنى غريمها) فإن ظاهر هذه العبارة يوحي بأنها من باب التنازع لتقديم عاملين وهما (ممطول) و (معني) وتأخير معمول وهو (غريمها) وهذا الظاهر اغتر به أبو البركات الأنباري فخيل إليه أن هذه العبارة من باب التنازع كما هو ظاهر في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٩٠-٩١ .
والتصحيح أن هذه العبارة ليست من باب التنازع ، وأن (غريمها) مبتدأ ثان مؤخر و(ممطول) خبر مقدم عليه و (معني) خبر ثان ، وجملة المبتدأ الثاني مع خبريه في محل رفع خبر المبتدأ الأول الذي هو (عزة) على ما بينا في إعراب البيت والله أعلم .

فـ(غريمها) سببي مرفوع ، وهو مبتدأ ثان مؤخر ، و (ممطول) خبر مقدم (ومعني) (١) خبر بعد خبر ، والجملة من المبتدأ الثاني وخبريه في محل رفع خبر (عزة) والرابط بينهما الضمير في (غريمها) العائد إلى عزة .

رأي بعض النحويين في الشاهد السابق

يرى أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف (٢) أن قوله :

((وعزة ممطول معنى غريمها))

من باب التنازع ، وأن العاملين المتنازعين هما (ممطول) و (معنى) ، وأن المتنازع فيه هو (غريمها) ، ويرى أيضا أن الشاعر أعمل فيه العامل الثانى على رأى البصريين ؛ لأنه لو كان قد أعمل فيه العامل الأول لوجب عليه أن يقول : وعزة ممطول معنى هو غريمها ، فيكون الضمير (هو) نائب فاعل (معنى) و (غريمها) نائب فاعل (ممطول) ، لأن الوصف الواقع خبرا إذا جرى ضميره على غير مبتدئه ، وجب إبراز ذلك الضمير .

ولقد اضطرب جمال الدين بن هشام فى هذه العبارة من ذلك البيت فمرة يجعلها من باب التنازع ، ويذكرها فى كتابه شرح شذور الذهب مثالا لوقوع العاملين المتنازعين اسمين ، ومرة أخرى فى كتابه أوضح

---

(١) يجوز فى (معنى) إعرابان آخران أحدهما أنه صفة لـ (ممطول) والثانى أنه حال من الضمير المرفوع المستتر فى (ممطول) ؛ لأن الضمير نائب فاعل لـ (ممطول) .

(٢)ينظر الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى ١ / ٩٠ – ٩١

المسالك يحكم عليها بأنها ليست من باب التنازع ، وأنا أنقل لك أولا ما قاله فى شرح شذور الذهب وثانيا ما قاله فى أوضح المسالك ، قال فى شرح شذور الذهب :(... و مثال تنازع الاسمين قول الشاعر :-

قَضَى كُلَّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ * * وَعَزَّةَ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا [1]

وقال فى أوضح المسالك : (... و ... ولا فى نحو :

وعزة ممطول معنى غريمها

بل (غريمها) مبتدأ ، و (ممطول) و (معنى) خبران ، أو (ممطول) خبر ، و (معنى) صفة له ، أو حال من ضميره [2] اهـ كلامه "

التعقيب

والحق أن هذه العبارة ليست من باب التنازع وفاقا لأكثر النحويين المتأخرين مثل ابن مالك [3] ؛ لأنها لو كانت من باب التنازع كما زعم أبو البركات الأنبارى – لو جب الاضمار فيها ،أى إعمال العامل المهمل فى ضمير المتنازع فيه ، سواء أعمل فيه العامل الأول ، أو أعمل فيه العامل الثانى ؛ لأن المتنازع فيه فى هذه العبارة عمدة لا يصح الاستغناء عنه لنوعه نائب فاعل، فعلى إعمال العامل الثانى يكون تقدير العبارة : وعزة ممطول (هو) معنى غريمها ، فيكون (هو) نائب فاعل لـ (ممطول) و (غريمها) نائب فاعل لـ (معنى) وعلى إعمال العامل الأول يكون تقدير العبارة : وعزة ممطول

---

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤٢١

(٢)أوضح المسالك لابن هشام ص ١١٠ بدون تحقيق

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٦

معنى (هو) غريمها ، ، وعلى كلا التقديرين يكون الضمير الذى قدرناه بـ (هو) راجعا إلى (الغريم) وليس راجعا إلى (عزة) الواقعة - على كلا التقديرين السابقين - مبتدأ وهذا مخالف للقاعدة التى تنص على أن الأصل فى خبر المبتدأ إذا كان مشتقا أن يرفع ضمير المبتدأ نفسه ، أو أن يرفع اسما ملتبسا بالمبتدأ حتى يكون الخبر مرتبطا بالمبتدأ ، فلما لم يعد الضمير إلى (عزة) فى العبارة ، وعاد إلى (الغريم) - وجب حمل هذه العبارة على أن تكون (عزة) مبتدأ أول ، ويكون (غريمها) مبتدأ ثانيا مؤخرا، ويكون (ممطول) و (معنى) خبرين عن المبتدأ الثانى ، ويكون المبتدأ الثانى وخبراه جملة فى موضع رفع خبرا عن المبتدأ الأول الذى هو (عزة) ، والرابط الذى يربط جملة المبتدأ الثانى بالمبتدأ الأول هو الضمير فى (غريمها) العائد إلى (عزة)

ومن هذا نعلم أن (غريمها) ليس معمولا متنازعا فيه ، وإنما هو مبتدأ ثان مؤخر ، وأن (ممطولا) و (معنى) خبران عنه مقدمان ، وليسا عاملين متنازعين فيه ، وكأن الشاعر قال : وعزة غريمها ممطول معنى فالعبارة إذن ليست من باب التنازع والله أعلم .

والشرط الخامس : أن يزيد عدد العوامل المتنازعة على عدد المعمولات المتنازع فيها حتى يحدث التنازع .

ما يترتب على شروط التنازع

يترتب على شروط التنازع السابقة ستة أحكام :-
الحكم الأول : أن التنازع لا يقع بين حرفين [١] ؛ لأن الحروف لادلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات [٢]

رأى ابن العلج(٣) فى تنازع الحرفين

وأجاز ابن العلج التنازع فى حرفين مستدلا على كلامه بقوله تعالى : ﴿ فَإِلَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾ (٤)، فقال : تنازع (إنْ) و (لم) فى (تفعلوا)(٥) ، ورُدَّ بِأنّ التنازع لا يكون إلا فيما دل على الحدث أو عارض [٦] .

---

(١) ينظر أوضح المسالك لابن هشام ص ١٠٩ بدون تحقيق
(٢) ينظر التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ١ / ٣١٧
(٣)هو محمد ابو عبد الله ضياء الدين من العلج – بكسر اللام المهملة مؤلف كتاب البسيط فى النحو ، وهذا الكتاب نقل عنه كثيرا أثير الدين أبو حيان فى كتاب التذييل والتكميل ، وارتشاف الضرب من لسان العرب ..... تنظر ترجمته فى طبقات النحاة واللغويين لابن قاضى شهبة ص ٢٩٨ تحقيق دكتور : محسن عياض ط ١٩٧٣ .
(٤) من الآية ٢٤ من سورة البقرة .
(٥) ينظر التصريح ١ / ٣١٧
(٦) ينظر حاشية يس على التصريح ١ / ٣١٧

التعقيب

وأقول : إن هذه الآية الكريمة لا تصلح لأن تكون دليلا على وقوع التنازع بين حرفين خلافا لابن العلج ؛ لأنى لا أرى أن يكون التنازع قد وقع بين (إن) الشرطية و (لم) الجازمة فى (تفعلوا) من قوله تعالى " فإن لم تفعلوا " ؛ لأن من شروط التنازع أن يكون كل واحد من العاملين المتنازعين موجها إلى المعمول من غير فساد فى المعنى أو فى اللفظ ، وهذا الشرط غير محقق فى هذا التركيب القرآنى الكريم ؛ لأن من المحفوظ أن (إن) الشرطية تقتضى الاستقبال كبقية أدوات الشرط [1] ، و (لم) الجازمة تقتضى المضى ؛ لأنها تقلب معنى المضارع إلى الماضى بعد أن كان صالحاً للحال والاستقبال ، فلو أننا قلنا : إن (إن) الشرطية و (لم) الجازمة عاملان متنازعان فى (تفعلوا) لكان بين مقتضيهما تناف ، ومعاذ الله أن نقول : إن فى التركيب القرآنى تنافيا ، والصحيح الذى يجب أن يعرج إليه هو أن (إن) الشرطية ليست متنازعة مع (لم) الجازمة فى الفعل (تفعلوا) ، وإنما هى داخلة على مجموع (لم تفعلوا) عاملة الجزم فى محله ، وإن الذى عمل الجزم فى لفظ (تفعلوا) هو حرف الجزم (لم) وبذلك يكون الاستدلال بالآية الكريمة على وقوع التنازع بين حرفين استدلالا

---

(١) ومن أجل هذا اشترط النحويون فى فعل الشرط ألا يكون ماضى المعنى .

فاسدا . قال الإمام السمين [١] – عند تعرضه لإعراب الآية :- ((قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ (إن) الشرطية داخلة على جملة (لم تفعلوا) و (تفعلوا) مجزوم بـ (لم) كما تدخل (إن) الشرطية على فعل منفى بـ (لا) نحو : ﴿ إِنْ لَّا تَفْعَلُوه ﴾ [٢] فيكون (لم تفعلوا) فى محل جزم بها)) [٣] انتهى كلامه .

الحكم الثانى : أن التنازع لا يقع بين فعلين جامدين ؛ لأن التنازع يقع فيه الفصل بين العامل و معموله ، ولا يفصل بين الجامد ومعموله لأنه لا يقوى على ذلك [٣] .

---

(١) هو الإمام شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبى ، ولد بحلب ، ثم انتقل إلى القاهرة ، وتتلمذ لشيوخ أجلاء ، فمنهم : الضائع ، وأبو حيان الأندلسى ، توفى الشيخ السمين فى القاهرة سنة ست وستين وسبعمائة هجرية .. تنظر ترجمته فى بغية الوعاة ١ / ٤٠٢ والدرر الكامنة ١ / ٣٦١ والنجوم الزاهرة ١٠ / ٣٢١ ، والأعلام ١ / ٢٧٤ .

(٢) من الآية ٧٣ من سورة الأنفال ... ونص الآية الكريمة :" وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ إِلاَّ تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ وفَسَادٌ كَبِيرٌ " .

(٣) الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للشيخ السمين الحلبى ١ / ١٥٤ تحقيق الشيخ : على محمد معوض وآخرين . ط . دار الكتب العلمية – بيروت لبنان .

التنازع بين فعلي التعجب

لا يجوز وقوع التنازع بين فعلى التعجب عند أكثر النحويين ، والذى حملهم على ذلك أن التنازع يقع فيه الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبى [١] على إعمال العامل الأول ، فلو أنك قلت : ما أحسن وأجمله زيدا وجعلت (زيدا) معمولا لـ (أحسن) – للزم الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبى الذى هو جملة (وأجمله) وهذا الفصل يجوز إذا كان المتنازعان فعلين متصرفين ، أما فعلا التعجب فإنهما جريا فى التعجب مجرى المثل فلا يتصرف فيهما بفصل ولا غيره .

وأجاز أبو العباس المبرد وقوع التنازع بين فعلى التعجب ، قال فى كتابه المقتضب : " وتقول فى شئ من مسائل هذا الباب : ما أحسن وأجمل زيدا ، إذا نصبت بـ (أجمل) فإن نصبته بـ (أحسن) – قلت ما أحسن وأجمله زيدا ؛ لأنك تريد : ما أحسن زيدا وأجمله انتهى كلامه [٢] .

وتبع أبا العباس المبرد فى ذلك جمال الدين بن مالك إلا أنه اشترط فى جواز هذه المسألة إعمال ثانى العاملين تخلصا من الفصل الذى أشرت إليه قبلا قال فى كتابه شرح التسهيل :" ومنع – أيضا – بعض النحويين تنازع فعلى تعجب والصحيح عندى جوازه لكن بشرط إعمال الثانى . كقولك : ما أحسن وأعقل زيدا ، تنصب

---

(١) ينظر شرح الأشمونى ١ / ١٠٠ والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣١٧ .
(٢) ينظر همع الهوامع للسيوطى ٢ / ١١١ ، والتصريح ١ / ٣١٧ .
(٣) المقتضب لأبى العباس المبرد ٤ / ١٨٤ .

(زيدا) بـ (أعقل) لا بـ (أحسن) ؛ لأنك لو نصبته بـ (أحسن) لفصلت ما لا يجوز فصله ، وكذلك تقول : أحسن به وأعقل بزيد بإعمال الثانى ولاتعمل الأول ، فتقول:أحسن وأعقل بزيد(فلزمك) [١] فصل ما لا يجوز فصله [٢] انتهى كلامه .

والظاهر من عبارة المقتضب أن المبرد لم يشترط ما اشترطه ابن مالك بل أجاز إعمال العامل الأول ، وأجاز إعمال العامل الثانى ، وهذا الظاهر الذى بدا لنا من عبارة المقتضب سار على هديه الرضى فى هذه المسألة قال فى شرحه على كافية ابن الحاجب :" ... وكذا يتنازع فعلا تعجب خلافا لبعضهم نظرا إلى قلة تصرف فعل تعجب ، تقول : ما أحسن وما أكرم زيدا على إعمال الثانى وحذف مفعول الأول ، وما أحسن وأكرمه زيدا على إعمال الأول [٣] اهـ "

التعقيب

وأقول : إننى أوافق أبا العباس المبرد ومن نحا نحوه فى جواز وقوع التنازع بين فعلى التعجب سواء أكان العامل هو الأول ، أم كان العامل هو الثانى وسواء أكان فعلا التعجب بلفظ الماضى أم بـ بلفظ الأمر، فإن كانا بلفظ الماضى وأعملت العامل الثانى فى الاسم الظاهر المتنازع فيه - أعملت العامل الأول فى ضميره ثم حذفته لأنه

---

(١) هكذا ما بين القوسين ، وأحسب أن فى الكلام تصحيفا وصوابه أن يقال : (فيلزمك) بصيغة المضارع ليكون على نسق ما قبله والله أعلم .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٧

(٣) شرح كافيةابن الحاجب للرضى ١ / ٨٢ ـ ٨٣ .

فضلة يصح الاستغناء عنه كما أنه لو بقى لعاد إلى متأخر لفظا ورتبة ، وذلك لا يجوز ، مثال ذلك قولك : ما أحسن وأجمل زيدا فـ (زيدا) منصوب بـ (أجمل) و الأصل : ما أحسنه وأجمل زيدا ، فحذفنا الضمير المتصل بـ (أحسن) العائد إلى (زيد) وإن أعملت العامل الأول – أعملت العامل الثانى فى ضميره ، ولا يجوز حذفه لأن من أحكام التنازع – كما ستعرف – أنك إن أعملت الأول- أضمرت فى الثانى كل ما يحتاجه ، مثال ذلك قولك : ما أحسن وأجمله زيدا ، فـ (زيدا) منصوب بـ (أحسن) و (أجمل) عامل فى ضميره ، ولا يحذف هذا الضمير ؛ لزوال المحذور الذى حذف بسببه عند إعمال العامل الثانى ؛ لأن الضمير هنا عائد إلى متقدم لفظاً ورتبة .

وإن كانا فعلا التعجب بلفظ الأمر وأعملت العامل الثانى فى الاسم الظاهر المجرور بالباء – أعملت العامل الأول فى ضميره المجرور بالباء ، ولا يحذف هذا الضمير ، لأنه فاعل ، والفاعل عمدة لا يجوز حذفه ، مثال ذلك قولك أحسن به وأجمل بزيد ، ولا يقال إن الضمير المجرور بالباء عائد إلى متأخر لفظاً ورتبة ؛ لأنه يغتفر فى التنازع عود الضمير إلى متأ خر لفظا ورتبة إذا كان هذا الضمير لا يصح الاستغناء عنه .

وإن كانا فعلا التعجب بلفظ الأمر وأعملت العامل الأول فى الاسم الظاهر المجرور بالباء – أعملت العامل الثانى فى ضميره المجرور بالباء ، مثال ذلك قولك : أكرم وأحسن به بعمرو .

أما ما ذهب إليه أكثر النحويين من أنه لا يجوز التنازع بين فعلى التعجب لوقوع الفصل بين فعل التعجب و معموله ففيه نظر ؛ لأنه يغتفر الفصل بين فعل التعجب و معموله لامتزاج الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضيه العاملان (١) .

وأما الذى اشترطه ابن مالك من إعمال الثانى تخلصا من الفصل – فليس بشئ ، لأنه يترتب على هذا الشرط خروج المسألة من باب التنازع ؛ لأن من شروط التنازع أن يكون كل واحد من العاملين موجها إلى المعمول من غير فساد فى اللفظ أو فى المعنى ، فلو وجهنا إلى المعمول العامل الثانى دون العامل الأول كما اشترط ابن مالك لفقدت المسألة شرطا من شروط التنازع وذلك لا يجوز والله أعلم بالمراد .

الحكم الثالث : أن التنازع لا يقع بين جامد ومتصرف .

والحكم الرابع : أن التنازع لا يقع فى معمول تقدم على العاملين نحو قولك : أيهم ضربت وأكرمت ؟ لأن الثانى لم يأت إلا بعد أن أخذ الأول معموله المتقدم .

والحكم الخامس : أن التنازع لا يقع فى معمول متوسط ، نحو : قرأت الدرس وحفظت ، لأن العامل الأول استقل بالمعمول المتوسط قبل مجئ الثانى .

والحكم السادس : أن التنازع لا يقع بين عاملين ثانيهما مؤكد للأول

---

(١) ينظر همع الهوامع للسيوطى ٢ / ١١١ وحاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢ / ١٠٠ .

مذهب الفارسى والجرجانى
فـــــــى
التنازع بين عاملين ثانيهما مؤكد للأول

ذكرت – قبلا – أن من الأحكام التى تترتب على شروط التنازع أن التنازع لا يقع بين عاملين ثانيهما مؤكد للأول ، فعلى هذا لا يجوز على مذهب الجمهور – وقوع التنازع بين فهيهات العقيق من .

قول الشاعر :-

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ العقيقُ وَمَنْ به * * وَهَيْهَاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نواصِلُه (١)

لكون الثانى مؤكدا للأول .

---

(١)البيت من الطويل، وقائله جرير بن عطيه ، والبيت فى ديوان الشاعر ص ٩٦٥ تحقيق : نعمان أمين طه ، دار المعارف بمصر ط (٣) .

ويروى البيت : (وأهله) مكان : (ومن به) .

اللغه : (هيهات) : اسم فعل ماض بمعنى (بعد) و (العقيق) : واد بالحجاز ، وفى بلاد العرب أربعه أماكن بهذا الاسم ، عقيق اليمامة ، والمدينة، وتهامة ، والقنان بنجد (خل) : صديق .

يقول الشاعر – وفى قوله شوق وحنين - : لقد بعد العقيق ، وبعد من فيه ولا سيما الحبيب الذى كنا ننعم بجواره ، وكنا نواصله فى هناءة وصفاء .

والبيت من شواهد المسائل العسكرية لأبى على الفارسى ص ١١٣ ، والخصائص لابن جنى ٣ / ٤٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٣٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٠٦ وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان ٣ / ٨٧ ، وأوضح المسالك لابن هشام ص ١٠٩ بدون تحقيق ، وشرح شذور الذهب ص ٤٠٢ ، وقطر الندى ص ٢٦٣ وشفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى ٢ / ٨٧٣ ، وهمع الهوامع للسيوطى ٢ / ١١١ والاشباه والنظائر ٨ / ١٣٣ ، والتصريح ١ / ٣١٨ ، والدرر اللوامع ٤ / ١٤٥ .

والشاهد فى البيت قوله :" فهيهات هيهات العقيق " حيث أجاز الفارسى التنازع فى هذه العبارة ، وزعم أن (العقيق) مرتفع بـ (هيهات) الثانى على مذهب البصريين ، ويكون قد أضمر فى (هيهات) الأول أو يكون (العقيق) مرتفعا بـ (هيهات) الأول ويكون قد أضمر فى الثانى على مذهب الكوفيين ، وهذا الذى رآه الفارسى مخالف لمذهب الجماعة كما بينا في هذه المسألة .

ونقل كثير من النحويين - منهم الشيخ أبو حيان [١] الأندلسى ، وابن هشام [٢] والسيوطى[٣]، والشيخ خالد الأزهرى[٤] ، والشيخ الصبان [٥] - أن أبا على الفارسى وعبد القاهر الجرجانى أجازا وقوع التنازع فى البيت السابق .

وبالبحث والتنقيب فى مصنفاتهما وجدتهما قد صرحابما نقل عنهما ، ففى المسائل العسكرية قال أبو على الفارسى بعد أن ذكر البيت :" وقياس من أعمل الثانى – وهذا يختاره أصحابنا – أن يكون (العقيق) مرتفعا بـ (هيهات) الثانى وقد أضمر فى الأول على شريطة التفسير ، كما تقول قام وقعد زيد ومن أعمل الأول كان (العقيق) مرتفعا بـ (هيهات) الأول "[٦] انتهى كلامه ، وفى المقتصد قال الإمام عبد القاهر الجرجانى - بعد أن ذكر البيت : " و(هيهات) اسم لـ (بعد) تقول : هيهات زيد فترفعه به، و(العقيق) فى البيت مرفوع بـ (هيهات) الثانى ، والأول قد أضمر له على شريطة التفسير، فكأنه قال: فهيهات العقيق هيهات العقيق " انتهى كلامه [٧] .

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٣ / ٨٧ .
(٢) ينظر أوضح المسالك لابن هشام ص ١٠٩ بدون تحقيق .
(٣) ينظر همع الهوامع للسيوطى ٢ / ١١١
(٤) ينظر التصريح بمضمون التوضيح للأزهرى ١ / ٣١٨ .
(٥) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى ٢ / ٩٨ .
(٦) المسائل العسكرية لأبى على الفارسى ص ١١٤ تحقيق الدكتور : محمد الشاطر أحمد ، مطبعة المدنى .
(٧) كتاب المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى ١ / ٥٧٥ تحقيق الدكتور : كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهوريه العراقيه ، ١٩٨٢ م .

التعقيب

وأقول : إن التنازع لا يقع بين عاملين ثانيهما مؤكد للأول تبعا للجمهور ، وخلافا للفارسى والجرجانى ، وذلك لسببين :-

السبب الأول : أن (العقيق) فى البيت السالف ذكره فاعل لـ (هيهات) الأول ، وأما (هيهات) الثانى فلم يؤت به للإسناد إلى (العقيق) بل جئ به لمجرد التقوية والتوكيد لـ (هيهات) الأول فلا فاعل له أصلا .

والسبب الثانى أنَّ العامل الثانى المؤكد للأول فى حكم الساقط ، كقول الشاعر :-

فأين إلى أين النجاة ببغلتى ** أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس [1] .

قال ابن مالك- بعد أن ذكر هذا البيت- :" فأتاك الثانى تأكيد للأول ، فلذلك لك أن تنسب العمل إليهما لكونهما شيئا واحدا فى اللفظ والمعنى ، ولك أن تنسبه للأول ، وتلغى الثانى لفظا ومعنى لتنزله منزلة حرف زيد للتوكيد فلا اعتداد به على التقديرين ، ولولا عدم الاعتداد به لقيل : أتاك أتوك اللاحقون ، أوأتوك أتاك اللاحقون (٢) انتهى كلامه .

---

(١) سبق تخريج هذا البيت ص ٣٥٤

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٥

المبحث الثالث

آراء النحويين فى أحد المتنازعين بعمل

ويشمل : اتفاق النحويين فى إعمال أى من المتنازعين ومذهب ابن خروف وابن مالك فى وقوع التنازع مع ثلاثة عوامل ، وخلاف النحويين فى أولى العاملين بالعمل.

اتفاق النحويين

فى جواز إعمال أى من المتنازعين

لا خلاف بين البصريين والكوفيين فى جواز إعمال أى عامل من العاملين المتنازعين فى الاسم الظاهر المؤخر المتنازع فيه ، فلك أن تعمل على المذهبين العامل الأول ، ولك أن تعمل العامل الثانى ، وذلك لعلتين :-

الأولى : أن معنى الاسم الظاهر متعلق بكل واحد من العاملين .

والثانية : أن إعمال كل واحد من العاملين مسموع عن العرب فعلى هذا أنك إذا قلت : صام وسافر محمد – جاز لك أن تجعل (محمدا) فاعلا لـ (صام) وتضمر لـ (سافر) فاعلا ، وجاز لك أن تجعل (محمدا) فاعلا لـ (سافر) وتضمر فاعلا لـ (صام) ، قال أبو سعيد السيرافى :" اعلم أن العرب إذا عطفت فعلا على فعل ، وكان كل واحد من الفعلين متعلقا باسمين أو باسم واحد فإنهم يستجيزون فى

ذلك ما يستجيزونه فى غيره من كلامهم فمن ذلك أن تقول : قام وقعد أخوك ، فأنت بالخيار إن شئت رفعت (الأخ) بالفعل الأول ، وإن شئت رفعته بالفعل الثانى ، فإن رفعته بالفعل الأول فتقديره :قام أخوك وقعد ، ويكون فى (قعد) ضمير من (الأخ) (١)... انتهى كلامه، وقال ابن مالك فى ألفيته :-

إن عاملان اقتضيا فى اسم عمل * * قبل فللواحد منهما العمل

ولا فرق فى هذه المسألة بين كون التنازع مع عاملين أو ثلاثة عوامل .

---

(١) شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى ١ / ٤٤٩ مخطوط بدار الكتب ، وهى تحت رقم ٥٢٨ نحو تيمور ، وميكروفيلم ٥٤٢٥٨ .

مذهب ابن خروف وابن مالك

فـــــــى

وقوع التنازع مع ثلاثة عوامل

زعم أبو الحسن بن خروف (١) ـ وتبعه ابن مالك ـ أنه إذا تنازع ثلاثة عوامل معمولا واحدا ـ كان العمل للثالث ، وألغى الأول ، والثانى واستدل ابن مالك على كلامه بقول الشاعر :-

سئلت فلم تبخل ولم تعط نائلا ** فسيان لا ذم عليك ولا حمد (٢)

وقول الآخر :-

جئ ثم حالف وثق بالقوم إنهم ** لمن أجاروا ذوو عز بلا هون

وقول الآخر :-

أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيا ** عفوا وعافية فى الروح والجسد

ثم قال بعد أن ذكر هذه الأبيات :- " فهذه الأبيات الثلاثة قد تنازع كل واحد منها ثلاثة عوامل أعمل آخرها ، وألغى أولها و

وعلى هذا استقر الاستعمال ، ومن أجاز إعمال غير الثالث فمستنده الرأى ؛ إذ لا سماع فى ذلك ، وقد أشار إلى ذلك أبو الحسن بن

---

(١)هو على بن محمد بن يوسف بن خروف الأندلسى الرندى النحوى المشهور فى بلاده له من التصانيف : شرح كتاب سيبويه ، وكتاب شرح الجمل مات فى سنة ست وستمائة بإشبيلية تنظر ترجمته فى معجم الأدباء ١٥ / ٧٥ ـ ٧٦، ووفيات الأعيان ٣ / ٣٣٥ .

(٢) سبق تخريج هذا البيت ص ٣٤٢

(٣)هذا البيت سبق تخريجه ص ٣٤٢

(٤) سبق تخريج هذا البيت ص ٣٤١

خروف فى شرح كتاب سيبويه [١] واستقرأت الكلام فوجدت الأمر كما أشار إليه [٢] انتهى كلامه .

وهذا الذى زعمه ابن خروف [٣] اعترض عليه أبو حيان فى كتابه : ارتشاف الضرب وقضى على استقراء ابن مالك بأنه استقراء ناقص ، واستند فى ذلك إلى دليلين :-

الدليل الأول : مجئ إعمال العامل الأول ، والإضمار فى الثانى والثالث ، ومثله بقول أبى الأسود الدؤلى :

---

(١) شرح كتاب سيبويه لابن خروف أشار إليه ياقوت الحموى فى معجم الادباء ١٥ / ٧٥، وابن خلكان فى وفيات الأعيان ٣ / ٣٣٥ ، والإمام السيوطى فى بغية الوعاة ١ / ٣٥٤ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٧ .

(٣) ولقد أشار إلى مذهب ابن خروف كثير من النحويين منهم ابن مالك كما هو واضح من شرح التسهيل ٢ / ١٧٧ وناظر الجيش فى تمهيد القواعد ٢ / ٦٨٦ رسالة دكتوراه ، والشيخ خالد الأزهرى فى التصريح ١ / ٣١٦ .

(٤) ينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان ٣ / ٩٢ – ٩٣ تحقيق الدكتور : مصطفى النماس .

كساك ولم تستكسه فاشكرن له ** أخ لك يعطيك الجزيل وناصر [1]

فأعمل (كساك) ورفع به (أخ) وأضمر فى الثانى فى قوله : (ولم تستكسه) وفى الثالث فى قوله : (له) .

والدليل الثانى : أن أصحابه من النحويين حكوا انعقاد الإجماع على جواز إعمال الأول ، والثانى ، والثالث قبل أن يخلق ابن خروف وابن مالك ، وإليك نص عبارة أبى حيان ، قال فى كتابه ارتشاف الضرب :" .. وإذا تنازع ثلاثة - وهو أكثر ما سمع فى هذا الباب - فزعم ابن خروف - وتبعه ابن مالك - أنه يكون العمل للثالث ، ويلغى الأول والثانى ، وادعى ابن مالك أنه استقرأ ذلك فى الكلام فوجده مثل ما قال ، واستقراؤه استقراء ناقص ، وقد جاء إعمال الأول والإضمار فى الثانى والثالث ، كقول أبى الأسود الدؤلى :

---

(١) البيت من الطويل ، وهو فى ديوان أبى الأسود الدؤلى ص ١٦٦ تحقيق : محمد حسن آل ياسين ط (١) ١٩٨٢ م .

فيقول أبو الأسود – وفى قوله مدح للأخ بالمحبة والمودة :- إن أخاك كساك ولم تستكسه فاشكر له فإنه يعطيك الكثير وينصرك ولا يفارقك، ومواضع ورود البيت الأغانى لأبى فرج ١١ / ٢٣ . ط . بولاق ، ودرة الغواص فى أوهام الخواص للقاسم ابن على الحريرى ص ١٥٧ ، وارتشاف الضرب لأبى حيان ٣ / ٩٣ والتذيل والتكميل لأبى حيان ٣ / ١٥٦ رسالة دكتوراه ، وإنباه الرواة للقفطى ١ / ٥٨ ، وتعليق الفرائد للدمامينى ١ / ٤٦٩ رسالة دكتوراه والتصريح بمضمون التوضيح للأزهرى ١ / ١١٦ ، وشرح الأشمونى ٢ / ١٠٢ والشاهد فى البيت قوله :" كساك ولم تستكسه فاشكرن له أخ " حيث تنازع ثلاثة عوامل – وهى (كساك) ، و (تستكسه) . و (اشكرن) – معمولا واحدا وهو قوله (أخ) فأعمل فيه العامل الأول الذى هو (كساك) وأضمر فى الثانى والثالث ، وهذا البيت يعد ردا صارخا على ابن خروف وابن مالك اللذين زعما أنه إذا تنازع ثلاثة عوامل معمولا واحدا كان العمل للثالث . وألغى الأول والثانى .

كساك ولم تستكسه فاشكرن له ** أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

أعمل (كساك) ورفع به (أخ) وأضمر فى الثانى فى قوله : (ولم تستكسه) وفى الثالث (له) وحكى بعض أصحابنا انعقاد الإجماع على جواز إعمال الأول والثانى والثالث قبل أن يخلق ابن خروف وابن مالك (١) انتهى كلامه .

التعقيب

والذى تميل إليه النفس هو ما ذكره أبو حيان من أنه إذا تنازع ثلاثة عوامل معمولا واحدا – فلا فرق بين اختيار الأول والثالث للعمل ما لم يكن لأحدهما مرجح ، كوجود (لا) أو (بل) العاطفتين (٢) فيجب إعمال الأول فى مثل قولك : ضربت ، وأهنت لا أكرمت ، ولا أعطيت النمام ، ويجب إعمال الثالث فى مثل قولك : ضربت وأهنت بل أكرمت الرجل ؛ لأن (بل) هنا تجعل الحكم لما بعدها ، فما قبلها مسكوت عنه ، فلا يطلب المعمول . و (لا) هناك تجعل الحكم لما قبلها مثبتا ، فما بعدها منفى لا يطلب المعمول .

وزيادة على ما تقدم أن كثيرا من النحويين حكى الإجماع على جواز إعمال الأول والآخر (٣) والخلاف إنما هو فى أولى العاملين بالعمل(٤)- كما يأتى- ولذا نجد أن الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد

---

(١) ارتشاف الضرب لأبى حيان ٣ / ٩٢ – ٩٣ .
(٢) ينظر النحو الوافى للأستاذ عباس حسن ٢ / ١٨٩ حاشية رقم (٢)
(٣) ينظر شرح الأشمونى ٢ / ١٠٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ٣٠٦ .
(٤) ينظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٦١٣ .

حينما حقق كتاب الإنصاف - وضع عنوانا لهذه المسألة بما هو نصه :" القول فى أولى العاملين بالعمل فى التنازع [١] .

والذى يزيد التعليل وضوحاأن إعمال العامل الثالث فى قول الشاعر :-

سئلت فلم تبخل ولم تعط نائلا *** فسيان لا ذم عليك ولا حمد

لا يتعين خلافا لابن خروف وابن مالك ؛ إذ يجوز أن يكون العامل (سئلت) وحذف من الثانى والثالث ، فيكون التقدير : سئلت نائلا فلم تبخل به ، ولم تعطه ، وكذا قول الشاعر :-

أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغيا *** عفوا وعافية فى الروح والجسد .

يجوز أن يكون العامل الأول ، ويجوز أن يكون الثانى ، كما جاز أن يكون الثالث ، ويكون التقدير : أرجو الله ، وأخشاه ، وأدعوه إذا أعملت الأول ، وأرجو وأخشى الله وأدعوه إذا أعملت الثانى ، فإذا أعلمنا ذلك - تبين أن هذين البيتين لا يصلحان لأن يكونا حجة لابن خروف وابن مالك فى تعيين إعمال الثالث، قال ابن عصفور- بعد أن أنشد البيت الذى أوله : سئلت فلم تبخل ولم تعط *** . . . . . "

" فقد تقدم فى هذا البيت على (الطائل) [٢] ثلاثة عوامل وهى : سئلت ، وتبخل ، وتعطى ، وكل واحد منها يطلبه من جهة المعنى ، ويمكن إعماله فيه ، وهذا البيت يجوز فيه إعمال الأول ، والثانى باتفاق من أهل البصرة ، والكوفة ، واختلف فى أيهما أولى بالإعمال [٣] ... انتهى كلامه .

---

(١) ينظر المسألة (١٣) من كتاب الإنصاف لأبى البركات الأنبارى ١ / ٨٣ .

(٢) يلاحظ أن ابن عصفور روى البيت هكذا :_ سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلا *** فسيان لا ذم عليك ولا حمد .

(٣) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٦١٣ .

خلاف النحويين فى أولى العاملين بالعمل

اختلف البصريون والكوفيون فى أولى العاملين بالعمل فى المتنازع فيه[1] فذهب البصريون إلى أن إعمال العامل الثانى أولى من إعمال العامل الأول واستدلوا على مذهبهم بثلاثة أدلة :-

الدليل الأول : أن العامل الثانى أقرب إلى المعمول من العامل الاول .

والدليل الثانى : أننا لو أعملنا العامل الأول فى المتنازع فيه - للزم الفصل بين العامل ومعموله ، وتفسير ذلك أنك لو قلت: (أكرمت وشكرت زيدا): إن (زيدا) منصوب بـ (أكرم) - للزم الفصل بين العامل الأول الذى هو (أكرم) و معموله الذى هو (زيد) بأجنبى ، وهو جملة (شكرت) وهذا على خلاف الأصل .

والدليل الثالث : أنه على إعمال العامل الأول يلزم العطف على الجملة الأولى قبل تمامها،فلو قلت - مثلا -:(قرأت وفهمت النحو) ، وجعلت (النحو) معمولا لـ (قرأت) – كان (النحو) من تمـــــام جملة (قرأت) فعلى هذا تكون قد عطفت جملة (فهمت) على جملة

---

(١) ينظر الخلاف بين البصريين والكوفيين فى أى العاملين أولى بالعمل فى المصادر التالية :- المفصل فى علم العربية للزمخشرى ص ٢٠ – ٢١ والإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات الأنبارى ١ / ٨٣ – ٩٦ ، وكشف المشكل فى النحو ٢ / ١٢٧ – ١٢٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٨ – ٧٩ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٦١٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٦٧ ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٢ / ٦٥ ، وشرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب لابن هشام ص ٤٢٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٦٠ ... الخ .

(قرأت) قبل تمامها ، وذلك على خلاف الأصل .

وذهب الكوفيون إلى أن إعمال العامل الأول أولى من إعمال العامل الثانى واستدلوا على مذهبهم بدليلين :-

الدليل الأول : أن العامل الأول أسبق ، والعرب تعتنى بالعامل السابق .

والدليل الثانى : أننا لو أعملنا العامل الثانى فى لفظ المعمول المتنازع فيه لترتب على ذلك إضمار المعمول المؤخر فى العامل الأول ، فيكون فى الكلام الإضمار قبل الذكر ، وذلك لا يجوز (١) ، ولقد أشار ابن مالك فى ألفيته إلى خلاف البصريين والكوفيين فى أولى العاملين بالعمل فى المتنازع فيه فقال :-

والثانى أولى عند أهل البصره ** واختار عكسا غيرهم ذا أسره

التعقيب

والمذهب الراجح فى أولى العاملين بالعمل فى المتنازع فيه هو مذهب البصريين وذلك لدليل آخر قوى غير الأدلة الثلاثة التى استدل بها البصريون على مذهبهم ، وهذا الدليل هو أن إعمال الثانى أكثر ورودا فى كلام العرب من إعمال العامل الأول نثرا ونظما ، وترجيح الأكثر ورودا أولى من ترجيح الأقل ورودا ، والذى يدل على أن إعمال العامل الثانى أكثر وروداً فى كلام العرب خمسة أمور :-

---

(١) الإضمار قبل الذكر يجوز عند البصريين إلا أنه على خلاف الأصل ويمتنع عند الكوفيين

الأمر الأول : أن كل التراكيب القرآنية الكريمة التى وقع فيها التنازع جاءت على إعمال العامل الثانى ، ولم ترد على إعمال العامل الأول على الرأى الصحيح قال أبو حيان فى البحر المحيط :" قال النحاة : إنه (يعنى إعمال الأول) [١] لم يرد فى القرآن لقلته [٢] وهذا الأمر كاف للانتصار لمذهب البصريين ، ومن التراكيب القرآنيه التى وقع فيها التنازع قوله تعالى :﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ ﴾ [٣] وقوله جل وعلا :﴿ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾ [٤] ، وقوله جل ثناؤه:﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ [٥] وقوله عز من قائل :﴿ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﴾ [٦] وقوله تباركت أسماؤه : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ ﴾ [٧] وقوله جل ثناؤه .﴿ وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾ [٨] فكل هذه الآيات الكريمة جاءت على إعمال الثانى ، ولو كان فى غير القرآن المجيد وأعمل الأول

---

(١) ما بين القوسين جملة اعتراضية أضفتها إلى نص أبى حيان للتوضيح .
(٢) البحر المحيط لابى حيان ٤ / ٣٣٩ .
(٣) من الآية ١٧٦ من سورة النساء
(٤) من الآية ٩٦ من سورة الكهف
(٥) من الآية ١٦ من سورة الروم
(٦) من الآية ٥ من سورة المنافقون
(٧) الآية ١٩ من سورة الحاقه .
(٨) الآية ٧ من سورة الجن

لقيل : يستفتونك قل الله يفتيكم فيها فى الكلالة ، وآتونى أفرغه عليه قطرا، والذين كفروا وكذبوا بآياتنا، وتعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله ، وهاؤم اقرءوه كتابيه ، وأنهم ظنوا كما ظننتموه أن لن يبعث الله أحدا ، وهناك سبعة وستون موضعا فى الكتاب العزيز وقع فيها التنازع وجاءت كلها على إعمال العامل الثانى .

والأمر الثانى : أن إعمال العامل الثانى جاء فى كلام النبى صلى الله عليه وسلم ومنه ما جاء فى الحديث :﴿ إن الله لعن أوغضب على سبط من بنى إسرائيل فمسخهم﴾ (١) ، وهذا من أفصح الكلام وقد أعمل فيه العامل الثانى ، ولو أعمل فيه الأول لقيل : إن الله لعن أو غضب عليهم سبطا .

والأمر الثالث : أن أكثر الشواهد الشعرية التى وقع فيها التنازع جاءت على إعمال العامل الثانى ، ومن أمثلة ذلك

قول الشاعر :-

قضى كل ذى دين فوفى غريمه * * وعزة ممطول معنى غريمها (٢)

---

(١) هذا الحديث أخرجه الإمام مسلم فى صحيحه ٣ / ٦١٩ . ط . الشعب والسيوطى فى الجامع الصغير ٢ / ١٢٩٥ .

(٢) هذا البيت لكثير عزة وسبق تخرجه صـ ٣٥٧

والشاهد فيه هنا قوله :" قضى كل ذى دين فوفى غريمه " حيث تنازع (قضى) و (وفى) فى (غريمه) وفى كل واحد من هذين العاملين يطلبه مفعولا به من حيث المعنى ، فأعمل الشاعر فيه العامل الثانى فنصبه على أنه مفعول به ، وأعمل العامل الأول فى ضميره ، ثم حذفه ، ولو ان الشاعر اعمل العامل الاول فى (غريمه) لقال : قضى كل ذى دين فوفاه غريمه ، وهذا دليل على كثرة اعمال الثانى فى كلام العرب .

وقول الشاعر :-

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلَّاءَ إِنَّنِي * * لِغَيْرِ جميلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ [١] .

---

(١)البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله .

اللغه (جفونى) : فعل ماض من الجفاء ، والجفاء هو ترك الصلة والبر (الأخلاء) :جمع خليل وهو الصديق (مهمل) اسم فاعل من الإهمال ومعنى البيت : أن أصدقاء الشاعر لم يلتزموا معه واجب الصداقة من البر والوفاء والصلة ، أما هو فقد التزم برهم وصلتهم ، ولم يفعل معهم الإ الشئ الجميل .

ومواضع ورود البيت : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٠ ، وشرح الألفيه لابن الناظم ص ٢٥٧ ، وتذكر النحاة لأبى حيان الأندلسى ص ٣٥٩ ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٢ / ٦٩ ومغنى اللبيب لابن هشام ٢ / ٤٨٩ ، وقطر الندى وبل الصدى لابن هشام ص ١٩٧ ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١ / ١١٤ ، ٤٥٨ ، وشفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى ١ / ٢٠٣ و ٤٤٧ ، وهمع الهوامع للسيوطى ٢ / ١٠٩ ، والأشباه والنظائر للسيوطى ٣ / ٧٧ ، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ٢ / ١٠٤ والتصريح بمضمون التوضيح للازهرى ١ / ٣٢١ والدرر اللوامع للشنقيطى ١ / ٤٥ و ٢ / ١٤٣ وحاشيه الدسوقى على المغنى ٢ / ١٢٣ .

والشاهد فى البيت قوله :" جفونى ولم أجف الأخلاء " حيث تنازع (جفونى) و(لم اجف) فى (الاخلاء) الاول يطلبه لنفسه فاعلا من حيث المعنى ، والثانى يطلبه لنفسه مفعولا ، فاعمل الشاعر فيه العامل الثانى الذى هو (لم أجف) فنصبه على أنه مفعول به ، وأعمل العامل الاول الذى هو (جفونى) فى ضميره الذى هو واو الجماعه ، ولو أن الشاعر أعمل العامل الاول فى (الاخلاء) – لقال : جفانى ولم اجفهم الأخلاء ، فلما لم يقل الشاعر ذلك كان (الأخلاء) منصوبا بالعامل الثانى الذى هو قوله (ولم أجف) ، وهذا يعد دليلا على كثرة إعمال العامل الثانى فى المتنازع فيه .

وقول الشاعر :-

خالفانى ولم أخالف خَلِيلَـيْ * * * فَلا خَيْرَ فى خِلاَفِ الخَلِيلِ (١)

وقول الشاعر :-

هَوِينَنِى وَهَوِيتُ الْغَانِيَاتِ إِلَى * * * أَنْ شِبْتَ فَانْصَرَفَتْ عَنْهُنَّ آمَالِى

---

(١) البيت من الخفيف ، ولم يعرف قائله ومعناه مفهوم فلا داعى لذكره ومواضع وروده : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٠ وتذكرة النحاة لأبى حيان الأندلسى ص ٣٥٩ ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١ / ٤٥٨ وهمع الهوامع للسيوطى ١ / ١٠٩ ، والدرر اللوامع للشنقيطى ٢ / ١٤٣ .

والشاهد فى البيت قولـه :" خالفانى ، ولـم أخالف خليلي " حيث تنازع عاملان (خالفانى) و (اخالف) – معمولا واحدا – وهو قولـه : (خليل) والأول يطلبه لذ جهة المعنى فاعلا ، والثانى يطلبه مفعولا ، فأعمل الشاعر فيه العامل الثانى فـ أنـه مفعول بـه ، وأعمل العامل الأول فى ضميره الذى هو ألف الاثنين ، ولو أعمل العامل الأول فى (خليل) – لقال : خالفنى ولم أخالفهما خليلي ، فلما ذاك – كان (خليلي) منصوبا بالعامل الثانى الذى هو قوله : (أخالف) كثرة إعمال العامل الثانى فى المتنازع فيه .

(٢) البيت من البسيط ، ولم يعرف قائله .

اللغـه : (الغانيات) : جمع غانية والغانية هى المرأة التى تستغنى .

(آمالى) : جمع أمل ، والأمل هو الرجاء .

يقول الشاعر : إننى هويت الغانيات الفاتنات ، وبادلننى حبا بحب إلى شيبوبتى فـ عنهن رجائى .

ومواضع ورود البيت : شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥٧ ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ٥١٥ تحقيق وتعليق : عباس مصطفى ، وشرح الشواهد للعينى ٣ / ٣١ ، والأشباه والنظائر للسيوطى ٥ / ٢٨٣ ، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ٢ / ١٠٤

والشاهد فى البيت قوله :" هوينني وهويت الغانيات" حيث تنازع عاملان وهما (هوينني) و (هويت) – فى معمول واحد - ، وهو (الغانيات) ، والأول يطلبه فاعلا والثانى يطلبه مفعولا ، فأعمل الشاعر فيه العامل الثانى فنصبه على أنه مفعول به ، وأعمل العامل الأول فى ضميره الذى هو نون النسوة ، ولوأن الشاعر أعمل فيه العامل الأول – لقال : هويتنى وهويتهن الغانيات – فلما لم يقل الشاعر ذاك كان- (الغانيات) منصوبا بالعامل الثانى الذى هو (هويت) وهذا دليل على كثرة إعمال الثانى .

وقول الشاعر :-

ولقد أرى تغنى به سيفانـــــة * * تصبى الحليم ومثلها أصبـــــاه[١]

وقول الشاعر :-

ولكن نصفا لوسبيت وسبنـــى * * بنو عبد شمس من مناف وهاشم[٢]

---

(١) البيت من الكامل ، ونسبه سيبويه لرجل من بنى بَاهِلَة ، ونسبه أبو سعيد السيرافى فى شرح أبيات سيبويه لوعلة بن الجرمى .
اللغة : (تغنى به) : تقيم به وتَغْنىَ مضارع (غَنِىَ يَغْنىَ) كرضى يرضى ، يقال : غنى بالمكان ، أى أقام به ، (سيفانة) السيفانة المرأه الممشوقة التى تشبه السيف فى إرهافه (تصبى الحليم) : تدعو الحليم إلى الصَّبْوة والصبوة هى الميل إلى شهوات الصبا وملذاته
يصف الشاعر منزلاً خالياً فيقول : كنت أرى قبل هذا اليوم امرأة ممشوقة مهفهفة تشبه السيف فى إرهافه ولطافته تقيم فى هذا المنزل ، وهذه المرأة بحسنها وجمالها تدعو الحليم إلى شهوات الصبا وملذاته .
ومواضع ورود البيت : الكتاب ١ / ٧٧ ، والمقتضب ٤ / ٧٥ ، وشرح أبيات سيبويه لأبى سعيد السيرافى ١ / ٢٥٨ . ط. دار المأمون للتراث . دمشق ؛ بيروت ١٩٧٩ م والإنصاف لأبى البركات الأنبارى ١ / ٨٩ ، والأشباه والنظائر للسيوطى ٥ / ٢٨٣ .
والشاهد فيه قوله :" أرى تغنى به سيفانة " حيث تنازع عاملان – وهما : (أرى) و (تغنى) – معمولاً واحداً، وهو قوله : (سيفانة) – والعامل الأول يطلبه مفعولاً ، والعامل الثانى يطلبه فاعلاً ، وقد أعمل الشاعر فيه العامل الثانى فرفعه على الفاعلية ، ولو أنَ الشاعر أعمل فيه العامل الأول لقال : (سيفانةَ) بالنصب على أنه مفعول به .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله الفرزدق ، والبيت فى ديوان الشاعر ص ٨٤٤ .
اللغة : (نِصْفاً) - بكسر النون - إنصافاً وعدلاً ، وهناك من ضبطها بفتح النون ، وهو خطأ ومعنى البيت : ليس من الإنصاف والعدل أن أُسْبَ (مقاعساً) بآبائى وذلك لضعفهم ولشرفى ، وإنما الإنصاف والعدل أن أسب ويسبنى من كان نظيراً لى فى الشرف ، وهم بنو عبد شمس ، وهاشم ، وهؤلاء القوم من أشراف قريش .
ومواضع ورود البيت : الكتاب ١ / ٧٧ والمقتضب ٤ / ٧٥ ، وكتاب الجمل للزجاجى ص ١٢٧ ، وأساس البلاغة ص ٤٥٩ ، والإنصاف ١ / ٨٨ وكشف المشكل فى النحو لليمنى ٢ / ٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٨ ، والرد على النحاة لابن مضاء القرطبى ص ٩٧ ، ولسان العرب ماده (نصف) وتذكرة النحاة لابى حيان ص ٣٤٤ وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ٥١٥ ، والأشباه والنظائر ٣ / ١٢٠ ، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ٢ / ١٠٤ .
والشاهد فى هذا البيت قوله :" سيبت وسبنى بنو عبد شمس " حيث تنازع عاملان وهما (سيبت) و (سبنى) – معمولاً واحداً - وهو (بنو عبد شمس) والعامل الأول يطلبه مفعولاً ، والعامل الثانى يطلبه فاعلاً ، وقد أعمل الشاعر فيه الثانى ، ولو أعمل العامل الأول لقال : سيبت وسبونى بنى عبد شمس .

وقول الشاعر :-

وَكُمْتاً مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا ** جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ (١)

فهذه الأبيات كلها من إعمال العامل الثانى ، ولو أعمل العامل الأول لقيل فيها : قضى كل ذى دين فوفاه غريمه ، وجفانى ولم أجفهم الأخلاء و خالفنى ولم أخالفهما خليلى ، وهويتنى وهويتهن الغانيات

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله طفيل الغنوى ، والبيت فى ديوان الشاعر ص ٧ .
اللغه : (الكمت) جمع أكمت – وإن لم يكن هذا المفرد مستعملا وإنما المستعمل ء (كميت) بوزن المصغر – والكميت هو الذى لونه حمرة يخالطها سواد (مدماة) : شديدة الحمرة حتى كأنها قد طليت بالدم (متونها) : المتون جمع متن ، والمتن هو الظهر (جرى) : سال (استشعرت لون مذهب) : جعلت هذا اللون شعارها ، وأصل الشعار – بوزن الكتاب – العلامة يتخذها المحارب ليعرف بها ، أو هو ما يلى الجسد من الثياب (المذهب) – بزنه المكرم – المموه بالذهب .
يصف الشاعر خيلا ، فيقول : إن ألوان هذه الخيل شديدة الحمرة يخالطها سواد وكأن، عليها شعارا مموها بالذهب .
ومواضع ورود البيت : الكتاب ١ / ٧٧ والمقتضب للمبرد ٤ / ٧٥ ، والإيضاح للفارسى ص ٦٨ ، والمحكم لابن سيده ١ / ٢+٢٥ ، والإنصاف ١ / ٨٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٨ ، والرد على النحاة ص ٩٧ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٦١٨ ، ولسان العرب ماده (شعر) و (كمت) ، و (دمى) وتخليص الشواهد ص ٥١٥ ، والعينى ٣ / ٢٤ ، والأشمونى ٢ / ١٠٤ ، والشاهد فى البيت قوله :" جرى فوقها واستشعرت لون مذهب " حيث تنازع عاملان – وهما (جرى) و (استشعرت) معمولا واحدا – وهو قوله : (لون مذهب) – والعامل الأول يطلبه فاعلا ، والعامل الثانى يطلبه مفعولا ، فأعمل الشاعر فيه العامل الثانى فنصبه على أنه مفعول به ، ولوأن الشاعر أعمل فيه العامل الأول لقال : جرى فوقها واستشعرته لون مذهب ، برفع (لون) على أنه فاعل للعامل الأول والإ تيان بضمير ذلك المعمول بارزا مع العامل الثانى ، لأن القاعدة تنص على أنك إن أعملت العامل الأول – أضمرت فى الثانى كل ما يحتاجه .

، ولقد أرى تغنى به سيفانة بنصب (سيفانة) وليس برفعها ، ولكن نصفا لو سببت وسبونى بنى عبد شمس ، وجرى فوقها واستشعرته لون مذهب برفع (لون) على أنه فاعل للعامل الأول ، والإتيان بضمير ذلك المعمول بارزا مع العامل الثانى ؛ لأنك إن أعملت العامل الأول أضمرت فى الثانى كل ما يحتاجه .

والأمر الرابع : أن ما سطره سيبويه فى هذه المسألة دليل على أن إعمال العامل الثانى أكثر فى كلام العرب من إعمال الأول ، ففى كتاب سيبويه ما هو نصه :"ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت : ضربت وضربونى قومك ، وإنما كلامهم : ضربت وضربني قومك "[1] فهذا النص يقتضي أن العرب لا تعمل إلا الثاني لأن سيبويه ذكره بلفظ " إنما " التي تفيد الحصر ، ولو أن سيبويه اقتصر على هذا النص لما كان عن عمل الثاني عدول – كما قال أبو حيان (٢)– ولكن سيبويه لم يقتصر عليه ، بل قال بعده بصفحتين :" وقد يجوز : ضربت وضربني زيدا؛لأن بعضهم قد يقول: متى رأيت أو قلت زيدا منطلقا "[3] فكلام سيبويه في الموضعين : يفيد أن إعمال الثاني هو الكثير ، وإعمال الأول قليل،والذي يدل على ذلك ذكر سيبويه لفظ" إنما" في النص الأول ، وقوله في الثاني : " لأن بعضهم قد يقول " .

==========

(١)كتاب سيبويه ، ١ / ٧٦ .

(٢)ينظر تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ص ٣٤٨ .

(٣)كتاب سيبويه ١ / ٧٩ .

وهذا الذي قاله ليس من عند نفسه. وإنما هو نقل عن العرب ، بدليل قوله : "وإنما كلامهم : ضربت وضربني قومك " .

والأمـــر الخـــامس : - أن كـل نحـوي تعـرض لهـذه المسـألة الخلافية أقر بأن مذهب البصريين أكثر في كلام العرب من مذهب الكوفيين ، قال صاحب كشف المشكل في النحو[1]- بعد أن ذكر خلاف البصريين والكوفيين في هذه المسألة : " وقول البصريين أوسع في كلام العرب ، والثاني موجود إلا أنه دونه ، وأكثر ما يستعمل في الشعر [2] انتهى كلامه .

---

(١)هو علي بن سليمان بن أسعد بن علي التميمي أبو الحسن الملقب بالحيدرة ، أو الحيدة ، أديب من وجوه أهل اليمن وأعيانهم علما ونحوا وشعرا ، له كتب منها : كشف المشكل في النحو ... توفى رحمه الله سنة تسع وتسعين وخمسمائة من الهجرة ... ترجمته في : معجم الأدباء ١٣ / ٢٤٣ . وبغية الوعاة ٢ / ١٦٨ ، والأعلام ٤ / ٢٩١ ـ ٢٩٢ .

(٢)كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ٢ / ١٢٨ .

المبحث الرابع

حكم الإضمار فى العامل المهمل

ويشمل : وجوب الإضمار ، وامتناع الإضمار وتعيين الإظهار بدلا من الإضمار

حكم الإضمار فى العامل المهمل (١)

ذكرت - قبلا - أن البصريين والكوفيين متفقون على جواز إعمال أى عامل من العاملين المتنازعين فى الاسم الظاهر المؤخر (المتنازع فيه) فإذا عرفت هذا فاعلم أنك لو أعملت أحد العاملين فى الاسم الظاهر المتنازع فيه – لبقى العامل الثانى مهملا لا عمل له ، وفى هذه الحالة تعوضه عن المعمول الذى فقده ، وذلك بأن تعمله فى ضمير ذلك الاسم الظاهر المتنازع فيه ، ولكن هذا الإضمار تارة يكون واجبا ، وتارة يكون ممتنعا وتارة أخرى يكون واجب الإتيان باسم ظاهر بدلا من ذلك الضمير ، وهاك التفصيل :-

أولا :وجوب الإضمار

يجب الإضمار أى إعمال العامل المهمل فى ضمير الاسم المتنازع فيه فى ثلاث صور :-

---

(١) معنى الإضمار فى العامل المهمل : هو إعمال العامل المهمل فى ضمير الاسم الظاهر المؤخر المتنازع فيه .

الصورة الأولى : أن يكون المعمول المتنازع فيه مرفوعا ، كأن يكون فاعلا ، أو نائب فاعل لعاملين قبله أو أكثر وكل عامل يطلبه لنفسه نحو قولك : سهر وفكر العالم ، وندم واستغفر المذنب ، ففى المثال الأول تنازع (سهر) و (فكر) فى (العالم) فكل واحد منهما يطلبه فاعلا لنفسه ، فإذا أعملت العامل الأول فى المتنازع فيه ، وأهملت العامل الثانى وجب إعمال العامل الثانى فى ضمير الاسم الظاهر (المتنازع فيه) ، بشرط أن يكون هذا الضمير مطابقا لذاك الاسم المتنازع فيه فى الإفراد والتثنية والجمع .

فتقول على إعمال الأول : سهرت وفكرت العالمة ، وسهر وفكرا العالمان ، وسهرت وفكرتا العالمتان ، وسهر وفكر العالمون ، وسهرت وفكرن العالمات . وتقول فى المثال الثانى على إعمال العامل الأول : ندمت واستغفرت المذنبة ، وندم واستغفر المذنبان ، وندمت واستغفرتا المذنبتان ، وندم واستغفروا المذنبون ، وندمت واستغفرن المذنبات .

وإذا أعملت العامل الثانى ، وأهملت العامل الأول – وجب إعمال العامل الأول فى ضمير الاسم الظاهر (المتنازع فيه) بشرط التطابق ، فتقول فى المثال الأول على إعمال الثانى : سهرت وفكرت العالمة ، وسهرا وفكر العالمان ، وسهرتا وفكرت العالمتان ، وسهروا وفكر العالمون ، وسهرن وفكرت العالمات .

وتقول فى المثال الثانى : ندمت واستغفرت المذنبة ، وندم واستغفر المذنبان ،وندمتا واستغفرت المذنبتان ، وندموا واستغفر المذنبون ، وندمن واستغفرت المذنبات ، بإعمال العامل الثانى فى الاسم

الظاهر (المتنازع فيه) وإعمال العامل الأول فى ضمير ذلك الاسم ، ولا يقال: إن الضمير عائد على متأخر لفظا ورتبة ؛ لأن هذا الموضع من المواضع التى يغتفر فيها عودة الضمير على متأخر لفظا ورتبة [١] وإنما وجب الإضمار فى هذه الصورة (أى إعمال العامل المهمل فى ضمير الاسم المتنازع فيه) ؛ لأن موقع هذا الضمير من الإعراب فاعل وترك الاضمار يؤدى إلى حذف الفاعل ، والمحفوظ أن الفاعل ملتزم الذكر ولقد أشار ابن مالك فى ألفيته إلى هذه الصورة بقوله :-

وأعمل المهمل فى ضمير ما * * * تنازعاه والتزم ما التزما

ثم مثل لهذه الصورة على إعمال العامل الثانى ، والإضمار فى العامل الأول بقوله :-

كيحسنان ويسئ ابناكا

ومثل لها على إعمال العامل الأول والإضمار فى العامل الثانى بقوله :-

وقد بغى واعتديا عبداكا

والصورة الثانية :-

أن يكون المعمول المتنازع فيه منصوبا لا يصح الاستغناء عنه لكونه فى الأصل عمدة، كأن يكون أحد مفعولى (ظن وأخواتها) أوخبرا لـ (كان [٢] وأخواتها [٣]) ففى هذه الصورة يجب الإضمار ، أى إعمال العامل المهمل فى ضمير الاسم المتنازع فيه ، ولا فرق فى هذه الصورة بين كون المهمل الأول أو الثانى من حيث وجوب الإضمار .

---

(١) ذكر جمال الدين ابن هشام فى كتابه مغنى اللبيب ٢ / ٤٨٩ – ٤٩٣ سبعة مواضع يجوز فيها عوده الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، ومن هذه السبعة هذا الموضع .

(٢) أصل المفعولين فى باب (ظن) هو المبتدأ والخبر ، وأصل الخبر فى باب كان هو خبر المبتدأ ، والمبتدأ والخبر عمدتان .

(٣) يستثنى من أخوات (كان) ما كان جامدا فإنه لا يدخل فى باب التنازع

فإن أعملت الأول ، وأهملت الثانى قلت : ظننت- وظننى إياه - محمدا تاجرا ، وحسبت - وحسبنى إياه - عمرا كريما ، وكان – وكننته [١] - التلميذ صديقا . ففى المثال الأول تنازع (ظننت) و (ظننى) فى كلمة (تاجرا) فكل واحد منهما يطلبها مفعولا ثانيا فأعملنا فيها العامل الأول وأعملنا العامل الثانى فى ضميرها ، وهو (إياه) ؛ لأن المتنازع فيه لا يصح الاستغناء عنه لكونه عمدة فكذلك ضميره .

وفي المثال الثانى تنازع (حسبت) و (حسبنى) فى (كريما) فكل واحد منهما يطلبه مفعولا ثانيا لنفسه ، فأعملنا فيه العامل الأول ، وأعملنا الثانى فى ضميره ، وهو (إياه) .

وفى المثال الثالث تنازع (كان) و (كنت) فى (صديقا) فكل واحد منهما يطلبه خبرا لنفسه ففاز به الأول فأعملنا الثانى فى ضميره وجوبا لكون الضمير عمدة .

وإن أعملت الثانى وكان الأول مهملا - وجب إعمال الأول فى ضمير المتنازع فيه إلا أن الإضمار - هنا - يكون مؤخرا ، فتقول فى الأمثلة الثلاثة السابقة - على إعمال الثانى والإضمار فى الأول - ظننى - وظننت محمد تاجرا- إياه ، وحسبنى - وحسبت عمرا كريما - إياه ، وكنت - وكان التلميذ صديقا- إياه ، ففى المثال الأول تنازع (ظننى) و (ظننت) فى كلمة (تاجرا) فكل واحد منهما يطلبه لنفسه مفعولا ثانيا فأعملنا فيها العامل الثانى وأعملنا العامل الأول فى ضميرها وجوبا ، وهو (إياه) إلا أن الضمير هنا جاء مؤخرا وفى المثال الثانى تنازع

---

(١) ويجوز لك أن تقول : وكان - وكنت إياه - التلميذ صديقا .

(حسبنى) و(حسبت) فى كلمة (كريما) فكل واحد منهما يطلبها مفعولا ثانيا لنفسه فأعملنا فيها العامل الثانى ، وأعملنا العامل الأول فى ضميرها ، وهو (إياه) لكن الضمير - هنا - جاء مؤخرا .

وفى المثال الثالث تنازع (كنت) و (كان) فى كلمة (صديقا) فكل واحد منهما يطلبها لنفسه خبرا ، فأعملنا فيها العامل الثانى ، وأعملنا العامل الأول فى ضميرها ، وهو (إياه) إلا أن الضمير - هنا - جاء مؤخرا .

وإنما جاء الضمير مؤخرا عند إهمال الأول وإعمال الثانى ؛ لأن إعمال العامل الثانى فى المتنازع فيه ، والإضمار فى العامل الأول يترتب عليهما محذور ، وهو عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ؛ لأن الضمير المفسر عائد على مفسره ، وهذا المفسر - وهو المتنازع فيه- مؤخر ، لكننا لو أخرنا هذا الضمير لتخلصنا من هذا المحذور ، قال ابن عقيل فى المساعد معللا تأخير هذا الضمير " وذلك ليتخلص منه تقديم ضمير هو فضلة أو كالفضلة على مفسره لفظا ورتبة[1] .

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١ / ٤٥٧ .

الصورة الثالثة: - (١)

إذا كان المتنازع فيه منصوبا ليس عمدة ، أو كان مجرورا ، و كان العامل المهمل هو الثانى ففى هذه الصورة يجب الإضمار فيه؛ سواء أكان الضمير فى موضع نصب ، أم كان فى موضع جر ؛ لأن حق هذا الباب أنك إن أعملت الأول - أضمرت فى الثانى كل ما يحتاجه ؛ لأنه لا يلزم على الإضمار فى العامل الثانى أى محذور بخلاف إعمال العامل الثانى مع الإضمار فى العامل الأول فإنه يلزم عليه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، فاغتفر هذا فى المعمول المرفوع ، والمنصوب الذى أصله عمدة للزوم بقائه فى المرفوع ، ولشدة الحاجة إليه فى المنصوب ، ولم يغتفر فى الفضلة لعدم الحاجة إليه .

فمثال إعمال العامل الثانى المهمل فى الضمير المنصوب قولك :أكرمنى - وأكرمته - المجد ، فتنازع (أكرمنى) و(أكرمت) فى كلمة (المجد) فالعامل الأول يطلبها لنفسه فاعلا والعامل الثانى يطلبها لنفسه مفعولا ، فأعملنا فيها العامل الأول ، وأعملنا العامل الثانى المهمل فى ضميرها وجوبا ؛ لأنه لا يلزم على الإضمار فى العامل

---

(١) استخلصت هذه الصورة – بعد عناء شديد من الاضطرابات التى تشوب هذا الباب – من المصادر التاليه :-
كتاب سيبويه ١ / ٧٨ وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٦١٦ ، والمقرب لابن عصفور ١ / ٢٥٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٢ ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٢ / ٦٦ وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤٢٣ / ٤٢٤ ، وقطر الندى ص ١٩٩ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٦٥ ، وشرح الاشمونى بحاشية الصبان ٢ / ١٠٥ ، وتحقيقات الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد على شرحى شذور الذهب ، وابن عقيل

الثانى محذور كما ذكرنا ، ومثله قولك : سمعت - وأبصرتها - المجدة ، وهكذا فى التثنيه والجمع .

ومثال إعمال الثانى المهمل فى الضمير المجرور قولك : قام - ومررت به - أخوك ، ومربى - ومررت به - زيد - ففى المثال الأول تنازع (قام) و (مرر) فى كلمة (أخوك) فالعامل الأول يطلبها فاعلا ، والعامل الثانى يطلبها معمولا بواسطة حرف الجر ، فأعملنا فيها العامل الأول ، وأعملنا العامل الثانى فى ضميرها المجرور بالباء ، وفى المثال الثانى تنازع (مرر) و(مررت) فى كلمه(زيد) ، فالعامل الأول يطلبها لنفسه فاعلا ، والثانى يطلبها معمولا بواسطة : حرف الجر فأعملنا فيها العامل الأول ، وأعملنا العامل الثانى فى ضميرها المجرور بالباء ، ولا يجوز حذف هذا الضمير عند إعمال العامل الأول ، وإهمال الثانى، سواء أكان منصوبا أو كان مجرورا إلا فى ضرورة الشعر كقول الشاعر :-

بِعُكَاظَ يُعْشِى النَّاظِرِيـْ * * * نَ إِذَا هُمُ لَمَحُوا - شُعَاعُهْ (١)

---

(١) هذا البيت من مجزوء الكامل وقائله : عاتكة بنت عبد المطلب عمة رسول الله (ص)
اللغه (عكاظ) بضم العين وفتح الكاف المخففة موضع بمكة كانت تقام فيه سوق مشهورة يجتمع فيه العرب فى الجاهلية للتجارة والمفاخرة (يعشى) من الإعشاء وهو ضعف البصر ليلا والمراد هنا ضعف البصر مطلقا (شعاعه) بضم الشين هو ما تراه من الضوء مقبلا عليك كالخيوط والحبال .
ومعنى البيت : أن أشعة سلاح قومها مما تضعف أبصار الناظرين إليها تكنى بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولمعانه .
ومواضع ورود البيت : شرح أبيات الحماسة للمرزوقى ص ٧٤٧ ، وشرح أبيات الحماسة للتبريزى ٢ / ٢٥٧ ، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ / ٦١٦ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤٢٤ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٦١١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١ / ٤٥٦ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٦٥ ، وشرح الشواهد للعينى ٣ / ١١ ، وهمع الهوامع للسيوطى ٢ / ١٠٩ ، والأشباه والنظائر للسيوطى ٥ / ٢٨٤ والبهجة المرضية للسيوطى ص ٥٧ وشرح الأشمونى ٢ / ١٠٦ ، والتصريح ١ / ٣٢٠ والدرر للوامع ٥ / ٣١٥ .
والشاهد فى البيت قولها :" يعشى الناظرين إذا هم لمحوا شعاعه " حيث تنازع عاملان – وهما (يعشى) و (لمحوا) معمولا واحدا – وهو (شعاعه) والعامل الأول يطلبه فاعلا ، والثانى يطلبه مفعولا ، ثم أعملت الشاعرة فيه العامل الأول وحذفت ضميره من الثانى ، وهذا مما لا يجوز إلا فى ضرورة الشعر ؛ فإن حق هذا الباب أنك إذا أعملت الأول أضمرت فى الثانى كل شئ يحتاجه .

والأصل: (لمحوه) فحذف الشاعر الضمير المنصوب ضرورة وهذا يعد شاذا يحفظ ولا يقاس عليه .

وإلى الصورتين السابقتين أشار ابن مالك فى ألفيته بقوله :-

ولا تجئ مع أول قد أهملا * * بمضمر لغير رفع أو هلا

بل حذفه الزم إن يكن غير خبر * * وأخرنه إن يكن هو الخبر

ثانيا :امتناع الإضمار

اعلم أنك إذا أعملت العامل الثانى فى المتنازع فيه وكان المتنازع فيه فضلة يصح الاستغناء عنه ، وأهملت العامل الأول - ففى هذه الصورة - عند جمهور النحويين - يمتنع الإضمار، أى إعمال العامل المهمل فى ضمير المتنازع فيه ويحذف هذا الضمير[1]، مثال ذلك قولك : أقدر ، ويحترمنى أستاذى ، وحفظت وحفظني القرآن ، وسعدت وسعد بي الحبيب ففى المثال الأول تنازع (أقدر) و (يحترم) معمولا واحدا ، وهو (أستاذى) فالعامل الأول يطلبه لنفسه مفعولا به ، والعامل الثانى يطلبه لنفسه فاعلا فأعملنا فيه العامل الثانى ، أما العامل الأول ، فيمتنع فيه الإضمار ، أى إعماله فى ضمير المتنازع فيه ، وكذلك بقية الأمثله الثلاثة ونظائرها .

---

(١) استنبطت هذه القاعده من المصادر التاليه :- كتاب سيبويه ١ / ٧٩ ، والمقتضب للمبرد ٤ / ٧٨ ، والمقرب لابن عصفور ١ / ٢٥١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٢ ، وشرح الالفية لابن الناظم ص ٢٥٨ ، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٢ / ٧٠ – ٧١ ، واوضح المسالك ص ١١٠ – ١١١ بدون تحقيق ، وشرح شذور الذهب ص ٤٢٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٦٣ ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١ / ٤٥٧ ، وشرح الاشمونى بحاشية الصبان ٢ / ١٠٤ – ١٠٥ .

فعلى هذا يمتنع أن نقول : أقدره ويحترمنى أستاذى ، وحفظته وحفظنى القرآن ، وسعدت به وسعد بى الحبيب بإعمال العامل الثانى فى الاسم المتنازع فيه ، و إعمال العامل الأول المهمل فى ضمير الاسم المتنازع فيه ؛ لأن الإضمار فى العامل الأول يلزم عليه عود الضمير على مفسره المتأخر لفظا ورتبة ، وذلك لا يجوز ؛ لأن هذا الضمير فضلة يصح الاستغناء عنه فحذفه أولى من بقائه لأن بقاءه يلزم عليه ذلك المحذور .

وإنما اغتفر عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فى المرفوع ، والمنصوب الذى لا يصح الاستغناء عنه - كما ذكرنا - للزوم بقائه فى المرفوع ، ولشدة الحاجة إليه فى المنصوب العمدة ، ولقد سجل هذا المعنى بإيجاز شديد كل من سيبويه وأبى العباس المبرد ، ففى الكتاب قال سيبويه :" وكذلك تقول : ضربونى وضربت قومك ، إذا أعملت الآخر فلا بد فى الأول من ضمير الفاعل لئلا يخلو من فاعل ، وإنما قلت :وضربنى قومك فلم تجعل فى الأول الهاء ، والميم ؛ لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ، ولا يكون الفعل بغير فاعل " (١)

وفى المقتضب قال أبو العباس المبرد :" فإن أعملت الثانى قلت : ضربت فأوجعت زيدا ؛ لأنك أردت : ضربت زيدا فأوجعت زيدا فلم تضمر الهاء فى ضربت ؛لأنها مفعولة ، ولولا أن الفعل لا بد له من الفاعل ما أضمرت (٢)

وإن ورد شئ عن العرب من الإضمار فى العامل الأول . فإنه يعد شاذا يحفظ ، ولا يقاس عليه ، ومن هذا الشاذ قول الشاعر .

---

(١) كتاب سيبويه ١ / ٧٩ .

(٢) المقتضب لأبى العباس المبرد ٤ / ٧٨ .

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب * جهارا فكن فى الغيب أحفظ للعهد(١)**

ففى هذا البيت تنازع (ترضى) و(يرضى) فى كلمة (صاحب) فالعامـــل الأول يطلبها لنفس مفعولا به، والعامل الثانى يطلبها لنفسه فاعلاً،فأعمل الشاعر فيها العامل الثانى ، وأعمل العامل الأول فى ضميرها مع أن الضمير ـهناـ فضلة ، والقياس يأبى ذلك ويمنعه ، وكان على الشاعر أن يقول: ترضى ويرضيك صاحب جهازاً بحذف ضمير المتنازع فيه.

---

(١)البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ، وجاء بعده فى بعض المصادر النحوية قوله :-

وألغ أحاديث الوشاة فقلما *** يحاول واش غير هجران ذى ود

اللغه : (جهارا) – بزنة كتاب – أى عيانا ومشاهدة ، وتقول : رأيته جهرا وجهارا وكلمت فلانا جهرا وجهارا ، وجهر فلان بالقول جهرا كل ذلك فى معنى العلن (الغيب) هو ما استتر عنك ولم تره ، ويريد به الشاعر هنا : ما لم يكن الصاحب حاضرا (أحفظ للعهد) يروى فى مكانه : (أحفظ للود) و (الوشاة) : جمع واش ، وهو الذى ينقل إليك الكلام عن خلانك وأحبابك بقصد إفساد ما بينكم من أواصر المحبة (يحاول) من المحاولة ، وهى إراد الشئ بحيلة .

ومعنى البيت : إذا كانت بينك وبين أحد صداقة ، وكان ممن واحد منهما يعمل فى العلن على إرضاء صاحبه فتمسك بأواصر هذه المحبة فى حال غيبة صديقك عنك ولا تقبل فى شأنه أقوال الوشاة ، فإنهم إنما يريدون إفساد هذه الصداقة وتعكير صفوها

ومواضع ورود البيت شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧١ ، وأوضح المسالك ص ١١١ ، ومغنى اللبيب ١ / ٣٣٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٢٣ ، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ٥١٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٤٥٦ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٦٣ والعينى ٣ / ٢١ ، وهمع الهوامع ٢ / ١١٠ ، والأشباه والنظائر للسيوطى ٥٨١١٥ ، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ٢ / ١٠٥ ، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ١ / ٣٢٢ .

والشـــاهد فى البيت قوله :" ترضيه ويرضيك صاحب " حيث تنازع عاملان وهما (ترضى) و (يرضى) – معمولا واحدا – وهو (صاحب) – والعامل الأول يطلبه لنفسه مفعولا به ، والعامل الثانى يطلبه لنفسه فاعلا ، وقد أعمل الشاعر فيه العامل الثانى ، وأعمل العامل الأول فى ضميره ، الذى هو الهاء العائدة إلى (صاحب) ويرى جمهور النحويين أنه كان يجب على الشاعر ألايعمل العامل الأول فى ضمير المتنازع فيه ؛ لأن هذا الضمير بالنسبة للعامل الأول فضلة يستغنى عنه الكلام ، وذكر الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر ، والإضمار قبل الذكر لا يجوز ، وقد ارتكبه الشاعر من غير ضرورة ملجئة إلى ارتكابه .

وإنما أجاز النحويون فى هذا الباب الإضمار قبل الذكر حين لا يصح الاستغناء عن هذا الضمير ، كأن يكون هذا الضمير فاعلا ، أو مفعولا أصله عمدة ، والأول لا يجوز حذفه أبدا إلا فى المواضع المحفوظة ، والثانى لا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه والله اعلم .

تعيين الإظهار بدلا من الإضمار (١)

يمتنع الإضمار (أى إعمال العامل المهمل فى ضمير الاسم المتنازع فيه) ويتعين الإظهار عند وجود شرطين :-

الشرط الأول : أن يكون العامل محتاجا إلى مفعول به لا يصح حذفه لكونه عمدة .

والشرط الثانى : أن يترتب على الإضمار عدم مطابقه هذا الضمير لمفسره المؤخر إفرادا ، أو تذكيراً ، أو غيرهما ؛

فعلى هذين الشرطين يمتنع أن تقول - على إعمال الأول - : ظننت - وظنانى إياه صاحبيك عالمين ، وظننت -وظنانى إياهما - صاحبيك عالمين .

فأما امتناعه فى المثال الأول ؛ لأنك راعيت جانب ياء المتكلم فى المطابقة ؛ فجئت بالضمير (إياه) مفردا كياء المتكلم ، ولكنك لم تراع جانب المفسر الذى يعود عليه هذا الضمير ؛ لأن المفسر - وهو كلمه (عالمين) - مثنى ، والضمير الذى يعود عليه - وهو (إياه) - مفرد ، فتكون قد أعدت ضميرا مفردا إلى مثنى وهذا ممتنع ، وأما امتناعه فى المثال الثانى ؛ فلأنك راعيت جانب المفسر فى المطابقة فجئت بالضمير (إياهما) مثنى مثل مفسره الذى هو كلمة (عالمين) ولكنك لم تراع

---

(١) تنظر هذه القاعدة فى المصادر التالية :- المقتضب للمبرد ٣ / ١١٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٢ - ١٧٣ و شرح الألفيه لابن الناظم ص ٢٥٩ – ٢٦٠ وتوضيح المقاصدو المسالك للمرادى ٢ / ٧٣ – ٧٤ ، وأوضح المسالك لابن هشام ص ١١١ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ١٦٧ – ١٦٨ ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١ / ٤٥٤ – ٤٥٥ ، وشرح الأشمونى بحاشية الصبان ٢ / ١٠٧ – ١٠٨ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١ / ١٢٢ – ٣٢٣ .

جانب المفعول الأول الذى هو ياء المتكلم ، فياء المتكلم ضمير مفرد ، والضمير (إياهما) مثنى . وأنت تعلم أن المفعول الأول فى باب (ظن) أصله المبتدأ ، والمفعول الثانى أصله الخبر ، فبهذا تكون قد أخبرت عن المفرد بمثنى ، وهذا - أيضا - ممتنع ، فلكى تتخلص من هذا الممتنع يجب عليك العدول عن الإضمار إلى الإظهار بأن تأتى باسم ظاهر يحل محل هذا الضمير الذى تعذرت معه المطابقة فتقول فى المثالين السابقين : ظننت - وظنانى عالما - صاحبيك عالمين ، تريد أن تقول. ظننت صاحبيك عالمين وظنانى عالما ، فالاسم الظاهر الذى جئت به بدلا من الضمير هو كلمة (عالما) وموقعه من الاعراب مفعول ثان لـ (ظن) الثانية ، وبهذا تكون هذه المسأله قد خرجت من باب التنازع لأن كل فعل من الفعلين المتنازعين تنازعا قد عمل فى اسم ظاهر فيكون قد استوفى بمعموليه فلا تنازع ساعتئذ .

وإعراب المثال السابق على النحو التالى (ظننت) فعل وفاعل (صاحبيك) مفعول أول لـ (ظن) منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى (صاحبى) مضاف والكاف مضاف إليه (عالمين) مفعول ثان منصوب وعلى هذا الإعراب تكون (ظن) الأولى قد استوفت بفاعلها ومفعوليها و (ظنانى عالما) (ظن) فعل ماض وألف الاثنين فاعل وياء المتكلم مفعول أول و (عالما) مفعول ثان .

وعلى إعمال العامل الثانى تقول: ظنانى تلميذا وظننت صاحبيك تلميذين وكما امتنع الإضمار على إعمال العامل الأول يمتنع هنا على إعمال العامل الثانى فلا يصح لك أن تقول فى المثال السابق: ظنانى إياه وظننت صاحبيك تلميذين ولا أن تقول: ظنانى إياهما وظننت صاحبيك تلميذين للعلة التى ذكرتها لك وهى تعذر المطابقة . مع الإضمار ، قال أبو العباس المبرد فى كتابه المقتضب :" وتقول - ظننت -وظنانى منطلقا -أخويك

منطلقين " على إعمال الأول والتقدير : ظننت أخويك منطلقين وظنانى منطلقا والضمير لا يكون ها هنا لأن خبر الأخوين مخالف لما يكون الواحد ... انتهى كلامه ، وقد أشارا بن مالك فى ألفيته إلى وجوب الإضمار عند تعذر المطابقة بقوله :-

وأظهر انْ يكن ضميرُ خبرا *** لغير ما يطابق المُفسَـــِّرا

نحو أظنُ- ويظنانى أخـــا *** زيداً وعمراً أخوين فى الرَّخا .

---

(١) المقتضب للمبرد ٣ / ١١٣ .

المبحث الخامس

آراء بعض النحويين في التنازع

ويشمل :- رأي الجرمي والتعقيب عليه . ورأي ابن مضاء القرطبي والتعقيب عليه . ورأي الأستاذ عباس حسن والتعقيب عليه . ورأي الدكتور / شوقي ضيف والتعقيب عليه

المبحث الخامس

آراء بعض النحويين في التنازع

لقد ظهر لي من المصنفات النحوية التي اطلعت عليها أن بعض النحويين كان لهم آراء في التنازع ، ومن هؤلاء النحويين أبو عمر الجرمي [١] ، وابن مضاء القرطبي [٢] ، والأستاذ عباس حسن ، والدكتور شوقي ضيف ، وإليك عرض آرائهم والتعقيب عليها

﴿ أولا رأي أبي عمر الجرمي ﴾

لقد نسب أثير الدين أبو حيان الأندلسي [٣] ، والشيخ جلال الدين السيوطي [٤] ، والدكتور شوقي ضيف [٥] إلي أبي عمر الجرمي أنه كان يمنع التنازع بين الأفعال التي تتعدي إلي مفعولين أو ثلاثة ذاهبا إلي أنه ينبغي أن يقتصر في الباب علي السماع والقياس عليه دون الإتيان بصور معقدة لم يرد لها مثيل عن العرب ، فإن في ذلك تكلفا

---

(١) هو أبوعمر صالح بن إسحاق مولي بن جرم من قبائل اليمن نشأ بالبصرة فتعلم عن شيوخها النحو واللغة ، وسمع عن يونس والأخفش الأوسط ، ولم يلق سيبويه ، وزامله في عصره وتلقيه أبو عثمان المازني ، وإليهما انتهت الرياسة النحوية ولهما الفضل في إظهار كتاب سيبويه ، من مصنفات الجرمي : مختصره ، وكتاب فرخ سيبويه توفي سنة خمس وعشرين ومائتين ..... تنظر ترجمته في أخبار النحويين للسيرافي ص ٨٤ ، وطبقات النحويين واللغويين ص ٧٤ – ٧٥ ، وتاريخ بغداد ٩ / ٣١٣ ، وإنباه الرواه ٢ / ٨٠ ، ومجمع الأدباء ١٢ / ٥

(٢) هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي أصله من قرطبة ، وإليها ينسب توفي سنة اثنتين وتسعين وخمسمائة ، من أشهر مصنفاته كتاب الرد علي النحاة ... تنظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي ١ / ١٣٩ ، والديباج المذهب لابن فرحون ص ٤٧ مطبعة السعادة

(٣) ينظر ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣ / ٩٢ تحقيق الدكتور مصطفي أحمد النماس

(٤) ينظر همع الهوامع للسيوطي ٢ / ١١١

(٥) ينظر المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ١١٤ ط (٣) دار المعارف ١٩٦٨ م

وإيغالا في تمرينات لا تفيد في تعلم العربية .

وبالبحث في المصادر النحوية :- التي سبقت زمن أبي حيان والسيوطي - وجدت أبا سعيد السيرافي (١) المتوفي سنة ثمان وستين وثلاثمائة - قد نسب إلي الجرمي أنه كان يمنع التنازع بين الأفعال التي تتعدي إلي ثلاثة مفعولين ، ولم يتعرض للأفعال التي تتعدي إلي مفعولين ، قال في كتابه شرح كتاب سيبويه :" وإذا كان الفعل متعديا إلي اثنين جري علي هذا المجري ، وعلي هذا القياس ، وإذا تعدي إلي ثلاثة مفعولين فالجرمي ومن ذهب مذهبه لا يرون إجراءه علي قياس هذا الباب ، لأن هذا الباب خارج عن القياس ، وإنما يستعمل فيما استعملته العرب وتكلمت به ، وما لم تتكلم به فمردوه إلي القياس (٢) ... انتهي كلامه

فيفهم من هذا النص :- الذي سجله أبو سعيد السيرافي أن أبا عمر الجرمي لم يمنع وقوع التنازع بين الأفعال المتعدية إلي مفعولين ، وإنما كان يمنع وقوع التنازع بين الأفعال التي تتعدي إلي ثلاثه مفعولين ، وأبو سعيد السيرافي - لا شك - أقرب إلي الجرمي من أبي حيان ، والسيوطي وشوقي ضيف

---

(١) هو أبو الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي أبو سعيد نحوي عالم بالأدب أصله من سيراف من بلاد فارس ، سكن بغداد ، وتوفي فيها سنة ثمان وستين وثلاثمائة من الهجرة ، وكان متعففا لا يأكل إلا من كسب يده من مصنفاته : الإقناع في النحو ، وأخبار النحويين البصريين ، وشرح كتاب سيبويه ... تنظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ص ١١٩ ، وتاريخ بغداد ٧ / ٣٤١ ، وإنباه الرواه ١/ ٣٤٨ ، ومعجم الادباء ٨ / ١٤٥ ، ووفيات الأعيان ٢ / ٧٨ ، وبغيه الوعاة ١/ ٥٠٧

(٢) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ١/ ٤٥١ مخطوط بدار الكتب ، وهي تحت رقم ٥٢٨ نحو تيمور ، وميكروفيلم ٥٨ ، ٥٤

التعقيب

وأقول : إنني أوافق أبا عمر الجرمي فيما ذهب إليه من امتناع وقوع التنازع بين الأفعال المتعديه إلي ثلاثة مفعولين ، وذلك لسببين : -

السبب الأول :أن وقوع التنازع بين هذه الأفعال ينتج من ورائه صيغ معقدة عسرة يمجها السمع ، وينفر منها الطبع ، ومن هذه الصيغ قولهم أعلمت وأعلمني زيد عمرا منطلقا ، وأعلمت وأعلمنيه إياه زيدا عمرا منطلقا ، وأعلمني وأعلمت زيدا عمرا قائما إياه إياه ، ، وأعلمت ، وأعلمني زيد عمرا قائما إياه إياه *وفي التثنيه* : أعلمت وأعلمانيهما إياهما الزيدين العمرين منطلقين، *وفي الجمع :* أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدين العمرين منطلقين (١)

انظر إلي هذه الصيغ البغيضة التي لا تمت إلي العربية بصلة ، والتي لا يطمئن الفؤاد أن لها أمثلة في كلام العرب الفصيح ، والتي لا تساير سلامة الذوق الأدبي وحسن التقدير البلاغي لقبح تركيبها وغموض معانيها .

والسبب الثاني : أن وقوع التنازع بين الأفعال التي تتعدي إلي ثلاثة مفعولين لم يرد في كلام العرب نثرا ، ولا نظماً ، ولو أن العرب تكلمت بمثل هذه التراكيب البغيضة لاستدل بها النحويون في كتبهم علي تقعيد هذه القاعدة ، وكل الذي فعله هؤلاء النحويون أنهم قاسوا وقوع التنازع بين الأفعال التي تتعدي إلي ثلاثة مفعولين علي الأفعال التي تتعدي إلي -

---

(١) تنظر هذه التراكيب في كثير من المطولات النحوية ، ومنها : همع الهوامع للسيوطي ، ١١١/٢ ، وشرح الاشموني ٢ / ١٠٧ ، وحاشية الصبان وعلي شرح الأشموني ٢ / ١٠٧

مفعول واحد ، وهذا قياس بعيد لما فيه من الإشكال لكثرة الضمائر ، والتأخير ، والتقديم والله أعلم

﴿ ثانيا : رأي ابن مضاء القرطبي ﴾

المستنبط مما كتبه ابن مضاء القرطبي في باب التنازع في كتابه " الرد علي النحاة " أنه كان لا يري وقوع التنازع بين الأفعال التي تتعدي إلي مفعولين ، ولا بين الأفعال التي تتعدي إلي ثلاثة مفعولين ، قال بعد أن درس باب التنازع درسا مفصلا :" .....و....و... فلو قلت : (ظننت وظناني) وثنيت (شاخصا) ، وأضمرته ، لقلت : (ظننت وظناني إياهما الزيدين شاخصين) ، وفي الجمع : (ظننت وظنوني إياهم الزيدين شاخصين) : وتقول : (أعلمت وأعلمني زيد عمرا منطلقا) علي التعليق بالثاني [١] ، وعلي التعليق بالأول : (أعلمت وأعلمنيه إياه زيدا عمرا منطلقا) ، وفي التثنيه : (أعلمت وأعلمانيهما إياهما الزيدين العمرين منطلقين)، وفي الجمع : (أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدين العمرين منطلقين) تقدير الكلام : أعلمت الزيدين العمرين منطلقين ، وأعلمونيهم إياهم ، ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز ، لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب " [٢]

---

(١) مراد ابن مضاء من التعليق بالثاني هو إعمال العامل الثاني

(٢) كتاب الرد علي النحاة لابن مضاء القرطبي ص ٩٨ تحقيق الدكتور شوقي ضيف ط دار المعارف

التعقيب

وأقول: إن الذي ذهب إليه ابن مضاء القرطبي من امتناع وقوع التنازع بين الأفعال التي تتعدي إلي مفعولين أو التي تتعدي إلي ثلاثة مفاعيل - فإنني أوافقه في امتناع وقوع التنازع بين الأفعال التي تتعدي إلي ثلاثة مفاعيل ، واخالفه في امتناع وقوع التنازع بين الأفعال التي تتعدي إلي مفعولين .

فأما سبب موافقتي إياه في امتناع وقوع التنازع بين الأفعال التي تتعدي إلي ثلاثة مفعولين فإنه يرجع إلي السببين السابقين اللذين ذكرتهما تعليلا لموافقتي ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي .

وأما سبب مخالفتي إياه في امتناع وقوع التنازع بين الأفعال التي تتعدي إلي مفعولين ، فلأن وقوع التنازع بين الأفعال التي تتعدي إلي مفعولين قد حكاه سيبويه عن بعض العرب ، فقال في كتابه : " وقد يجوز : ضربت وضربني زيدا ، لأن بعضهم قد يقول : متي رأيت أو قلت زيدا منطلقا ، والوجه : متي رأيت أو قلت زيد منطلق [1] انتهي كلامه فقول سيبويه : " لأن بعضهم قد يقول : متي رأيت أو قلت زيدا منطلقا " يفيد أن (رأي) هي العاملة وأن زيدا منطلقا هما مفعولاها أما الفعل (قال) فهو العامل المهمل وهذا الذي أفدته يعد حكاية عن بعض العرب قد حكاها سيبويه بدليل قوله :"لأن بعضهم قد يقول " .

وقول سيبويه :" والوجه متي رأيت أو قلت : زيد منطلق " يفيد أن الفعل (رأي) هو المهمل ، وأن الفعل (قال) هو الفعل العامل

---

(١) كتاب سيبويه ٧٩/١

﴿ ثالثا : رأي الأستاذ عباس حسن ﴾

المفهوم مما كتبه الأستاذ عباس حسن في كتابه (النحو الوافي) أن باب التنازع من أكثر الأبواب النحوية اضطربا ، وتعقيدا ، وخضوعا لفلسفة عقلية خيالية ليست قوية السند بالكلام المأثور الفصيح ، بل ربما كانت مناقضة له .

واستدل الأستاذ عباس حسن علي مذهبه بأن الاضطرابات تبدو في كثرة الآراء والمذاهب المتعارضة التي لاسبيل للتوفيق بينها، أوالتقريب

ثم استدل ثانياً علي أن التعقيد يبدو فيما أوجبوه مما ليس بواجب ، ولا شبه واجب ، فقد حتموا أن ضمير الاسم المتنازع فيه واجب التأخير عنه حينا - في كثرتهم ثرارا من الإضمار قبل الذكر ، ومتقدما حينا آخر إذا تعذر تأخيره لسبب ما تخيلوه ....و.....و.....

ثم استدل ثالثاً علي أن الفلسفة العقلية الوهمية تظهر في عدد من مسائل هذا الباب ، منها تحتيمهم التنازع في مثل : قام وذهب محمد حيث يوجبون أن يكون الفاعل : (محمد) لأحد الفعلين ، وأما فاعل الآخر فضمير، ولا يبيحون أن يكون لفظ (محمد) فاعلا لهما ، بحجة " أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين علي معمول واحد [1] " ، ولا ندري السبب في منع هذا الاجتماع مع إباحته لو قلنا : : " قام محمد وذهب " فإن فاعل الفعل (ذهب)

---

(١) ما بين علامتي التنصيص نقلها الاستاذ عباس حسن نصا من حاشية الصبان علي الأشموني ٢/ ١٠٣

ضمير يعود علي محمد ، فمحمد في الحقيقة فاعل الفعلين ، ولا يقبل العقل غير هذا [١]

التعقيب

وأقول : إن الذي ذهب إليه الأستاذ عباس حسن من أن باب التنازع مضطرب مائج بسبب كثرة الآراء والمذاهب المتعارضةالتي لا سبيل للتوفيق بينها ، ليس علي إطلاقه ، بل هناك مذاهب ، وآراء ليست مضطربة في باب التنازع ، وجاءت علي المأثور من كلام العرب نثرا ونظما ، ومن هذه المذاهب مذهب البصريين في اختيار إعمال العامل الثاني ، وهذا المذهب جاء موافقا لما وقع في القرآن الكريم ، وكلام النبي البشير النذير ، وكلام العرب المنظوم

وأما الأدلة والعلل التي قدمها الأستاذ عباس حسن في مناقشته لهذا الباب فإن بعضها غير مقنع ، مثال ذلك قوله :" وأما الخضوع إلي الفلسفه العقليه الوهميه فواضح في عدد من مسائل هذا الباب،منها: تحتيمهم التنازع في مثل : قام وذهب محمد؟ حيث يوجبون ان يكون الفاعل (محمد) لأحد الفعلين ، وأما فاعل الآخر فضمير ، ولا يبيحون أن يكون لفظ (محمد) فاعلا لهما بحجة أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوزاجتماع عاملين علي معمول واحد، ولا ندري السبب في منع هذا الاجتماع مع إباحتة لو قلنا :" قام محمد وذهب " فإن فاعل

---

(١) ينظر النحو الوافي للاستاذ عباس حسن ٢٠١/٢ ـ ٢٠٢

الفعل (ذهب) ضمير يعود علي (محمد) فمحمد في الحقيقة فاعل الفعلين ، ولا يقبل العقل غير هذا (١) "

والدليل علي عدم قناعتي بما قال ثلاثة أمور :-

الأمر الأول : أنه قد يتنازع عاملان معمولا واحدا ، والعامل الأول يطلبه فاعلا ، والعامل الثاني يطلبه مفعولا به ، أو العكس ، كقولك : أقدر ويحترمني أستاذي ، وحفظني وحفظت القرآن ، فأنت ترى أن الفعل (أقدر) - في المثال الأول - يطلب لفظ (استاذي) مفعولا به ، والفعل (يحترم) يطلب لفظ (أستاذي) فاعلا ، والفعل الأول (حفظ)- في المثال الثاني - يطلب لفظ (القرآن) فاعلا ، والفعل الثاني (حفظ) يطلب لفظ (القرآن) مفعولا به .

فلو أن النحويين أباحوا اجتماع عاملين علي معمول واحد- كما زعم الأستاذ عباس حسين - لصار - في مثل هذين المثالين- الفاعل والمفعول كلمة واحدة ، وهذا لا يقوله أحد ، لأنه لا يجوز ولا يعقل أن يكون الاسم الواحد مرفوعا ومنصوبا في وقت واحد ، وإذا لم يجز أن يكون الاسم الواحد معمولا لعاملين – وجب أن يعمل أحد العاملين في ذلك المعمول ، وأن يقدر للعامل الثاني معمولا يدل عليه المذكور .

والأمر الثاني : أن إباحة اجتماع عاملين علي معمول واحد فيها دليل علي أن العاملين لا يحدثان إلا إعرابا واحدا ، وهذا فاسد ، لأن فيه كسراً لما اطرد في كلام العرب،من أنه لابد لكل عامل من أن يحدث إعرابا

والأمر الثالث : أن المسموع عن العرب يدل علىأن لكل عامل تأثيراً ويوضح أن اجتماع عاملين على معمول أمرفاسد ومن هذا المسموع قول الشاعر - وهو من شواهد سيبويه - :-

---

(١) النحو الوافي للاستاذ عباس حسن ٢٠٢/٢

وكمتا مدمـاة كـأن متونهـا **** جري فوقها واستشعرت لون مذهب[1]

فأنت تري أن الشاعر نصب (لون مذهب) بالفعل الثاني الذي هو قوله : (استشعرت) مع أن الفعل الأول الذي هو قوله : (جري) محتاج إلي فاعل ، ولكن الشاعر الفصيح أبي أن يعمل العاملين في معمول واحد ، لأن هذا الأمر يتنافي مع كلام العرب ، والذي فعله الشاعر أنه عوض الفعل الأول فأعمله في ضمير المعمول المؤخر (المتنازع فيه) الذي هو قوله : (لون مذهب) والله أعلم .

﴿ رابعا : رأي الدكتور شوقي ضيف ﴾

يري الدكتور شوقي ضيف أن باب التنازع إنما هو من افتراضات البصريين والكوفيين ، وأنه حري بأن يحذف من النحو ، إذ يعرض صورا من التعبير لا تجري في العربية ، ولا نطق بها العرب ، لا هي ، ولا قواعد الإضمار التي اجتلبت الأمثلة تطبيقا عليها . [2]

التعقيب

وأقول : إن الذي زعمه الدكتور شوقي ضيف من أن باب التنازع إنما هو من افتراضات البصريين والكوفيين ، ، وأنه حـري بـأن

---

(١)هذا البيت سبق تخريجه صـ٣٨٥

(٢) تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده تاليف الدكتور شوقي ضيف ص ١١٣ ط دار المعارف ١٩٨٦ م .

يحذف من النحو ، إذ يعرض صورا من التعبير لا تجري في العربية ، ولا نطق بها العرب - فإنه زعم واه يحكم علي صاحبه بأنه لم يطلع علي المصحف الشريف الذي حوي بين سـورتي الفاتحـة والناس سبعة وستين موضعا وقع فيها التنازع .

ولا أدري كيف يجرؤ صاحب هذا الزعم علي مثل هذا ؟ أيريد أن يحذف باباً كاملا من أبواب النحو العربي ؟ والله إنه زعم يكاد العجب ينقضي له : لأن هذا الباب- كما علمنا- ساير كثيرا من الآثار العربية المتمثلة في الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية التي لم يكد العقل يحفظها لكثرتها ، لقد ظلم الدكتـور شـوقي ضيـف النحو والنحويين ولغة العرب بحكمه الذي حكم.

الخاتمـــــــة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علي أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الأمين ، وعلي آله وأصحابه أجمعين

وبعـــــــد

فها هو ذا جهدي المتواضع الذي كان مع أسلوب التنازع بين المذاهب النحوية ، بينت فيه ما يفتقر إلي تبيين ، و حللت فيه ما يحتاج إلي تحليل ، وعقبت فيه علي ما يحتاج إلي تعقيب ، وقربت فيه ما كان قاصيا ، وذللت فيه ما كان عاصيا ، وقد توصلت - بعون الله - خلال ذلك إلي النتائج الآتية :-

(١): أن مصطلح (التنازع) قد ظهرت باكورته في النصف الأول من القرن السابع الهجري ، وأن أول من استعمل هذا المصطلح ابن الحاجب المتوفي سنه ست وأربعين وستمائة

(٢): أن تسمية (التنازع) تسمية دقيقة جاءت موافقة لهذا الباب ، لأن كل عامل من العوامل التي وقع بينها التنازع يطلب المعمول لنفسه ، وكأنه يريد أن ينزعه من العامل الآخر ، ليفوز به هو

(٣): أن تعريفات التنازع المستقرة في مصادر النحو تدور حول معني واحد .

(٤): أن التنازع يقع مع أكثر من عاملين

(٥): أن التنازع لم يجئ في القرآن الكريم مع ثلاثة عوامل إلا في موضع واحد ، وهو قوله تعالي : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾[1]

(٦): أنـه لا يجـوز تقديم المتـنازع فـيه علـي العاملين المتنازعين ومن أجاز ذلك فقد رددنا عليه قوله .

(٧): أنه لابد من وجود ارتباط بين المتنازعين ، وبينا الأمور التـي يحصل بها الربط.

(٨): أن التنازع لا يقع بين الأفعال إذا كان المتنازع فيـه سببيـاً مرفوعا

(٩): أن التنازع لا يقع بين حرفين ، ومن أجاز ذلك فقد رددنا عليه قوله

(١٠): أن مذهب المبرد ومن نحا نحوه في جواز وقوع التنازع بين فعلي التعجب مذهب مستساغ .

(١١): أن التنازع لا يقع بين عاملين ثانيهما مؤكد للأول

(١٢): أن مذهب البصريين في أولي العاملين بالعمل هو المذهـب الراجح لكونه موافقا لما جاء في القرآن الكريم ولما ورد عن العرب نثرا ونظما .

(١٣): أن مذهب الكوفيين لم يأت إلا في الشعر .

(١٤): أن إعمال العامل الأول والإضمار في الثاني لم يرد في القرآن الكريم .

(١٥): أن الذي رآه أبو عمر الجرمي من امتناع وقوع التنازع بين الافعال المتعدية إلي ثلاثة مفعولين رأي مستساغ يجب الأخذ به لما فيه من التيسير .

---

(١) من الايه ٨٩ من سورة النحل

(١٦): أن دعوة بعض المحدثين إلي إلغاء باب التنازع من النحـــو العربي دعوة واهية أستنكرها بكل المقاييس؛ لأن التنـازع ورد في القرآن الكريم، وكلام البشير النذير، وكلام العرب المنظوم

(١٧): أن التنازع ورد في كتاب الله العزيز في سبعة وستين موضعا علي الرأي الصحيح .

ولعنا بذلك نكون قد شاركنا بجهد متواضع في خدمة النحو العربي

وفي النهاية أقول : إن كنت قد هديت إلي الرشاد في بحثي هذا فلله شكري وحمدي

وإلي هؤلاء العلماء الذين أناروا طريق العلم بذوب نفوسهم ، وعصارة عقولهم ، فبعثوا لنا في آفاق المعرفة هذا النور الذي به نبصر وعلي هديه نسير - أزجي خالص تقديري وسامي إجلالي

وصلي الله علي سيدنا محمد وعلي آله وصحبه وسلم

المؤلف

الدكتور / حسن شيخون أحمد شيخون

فهرس المصادر والمراجع

اولا : المخطوطات

(١):الانتصار في الرد علي المبرد في نقده لسيبويـــه لابن ولاد مخطوط بدار الكتب المصرية ، وهو مودع تحت رقم ٧٠٥ نحو تيمور

(٢):شرح الجمل تأليف الحسين بن الوليد المعروف بابن العريف مخطوط بدار الكتب المصرية ، وهو مودع تحت رقم ٤٦٤ نحو تيمور ، وميكروفيلم ٢٢٥١٨ ، و ١٤٩٣٦ .

(٣):شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي الجزء الثاني مخطوط بدار الكتب المصرية ، وهو مودع تحت رقم ١٣٦ نحو تيمور

ثانيا الرسائل الجامعية :

(٤) :التذييل والتكميل في شرح التسهيل لابن مالك تأليف أبي حيان الأندلسي

الجزء الثاني تحقيق الباحث : السيد تقي عيد السيد ، وهذه الرسالة مودعة في مكتبة كلية اللغة العربية (القاهرة) تحت رقم ١٦٦١ رسائل

(٥): تعليق الفرائد علي تسهيل الفوائد للدماميني الجـزء الثانـي تحقيق محمد السعيد عبد الله ، وهو رسالة دكتوراه ، وهذه الرسالة مودعة في المكتبة المركزية لجامعة الأزهرتحت رقم٧٦٥، وميكرفيلم ٢٥٥٨/١ مركز الشيخ صالح .

(٦):تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش ، الجزء الثاني ، وهو

رسالة دكتوراه إعداد جابر محمد محمود البراجة ، وهذه الرسالة مودعة بمكتبة كلية اللغة العربية (القاهرة) تحت رقم١٩٥٢ رسائل، وبالمكتبة المركزية لجامعة الأزهر تحت رقم ١٠٠٩ رسائل .

ثالثا : الكتب المطبوعة

(٧):إتحاف فضلا ء البشر في القراءات الأربع عشر تأليف الشيخ / أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي ، تصحيح وتعليق : علي محمد الضباع ط / عبد الحميد حنفي مصر .

(٨):الإحاطة في أخبار غرناطة تأليف : لسان الدين بن الخطيب تحقيق : الأستاذ / محمد عبد الله عنان مكتبة الخانجي ١٣٩٣ هـ

(٩):أخبار النحويين البصريين ومراتبهم تأليف أبي سعيد السيرافي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، طبعة دار الاعتصام الطبعة الأولي ١٤٠٥ هـ

(١٠):ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق الدكتور مصطفي أحمد النماس ط المدني

(١١):الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تحقيق الأستاذ : غازي مختار طليمات طبعة مجمع اللغة العربية بدمشق .

(١٢):الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة بيروت ط (٢) ١٤٠٧ هـ

(١٣):إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس تحقيق الدكتور : زهير غازي زاهد . ط . العاني بغداد سنة ١٩٧٩ م .

(١٤):الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب ، والمستعربين والمستشرقين تأليف خير الدين الزركلي ط بيروت

(١٥):إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري ط . الميمنية بمصر ١٣٢١ هـ .
(١٦):إنباه الرواة علي أنباه النحاة تأليف الوزير جمال الدين القفطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . ط . دار الفكر العربي القاهرة ، وأخري مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت سنة ١٤٠٦ هـ
(١٧):الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحي الدين عبد الحميد . ط . دار الفكر . بيروت
(١٨):أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك لابن هشام . ط. دار الشام للتراث – بيروت – بدون تحقيق
(١٩):الإيضاح لأبي علي الفارسي تحقيق الدكتور حسن الشاذلي القاهرة ١٩٦٩ م .
(٢٠):البحر المحيط لأبي حيان وبهامشه ثلاثة كتب ط دار الفكر عام ١٤٠٣ هـ
(٢١):بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار الفكر ١٣٩٩هـ ط (٢)
(٢٢):البيان في غريب إعراب القران لأبي البركات الأنباري تحقيق الدكتور طه ومراجعة مصطفي السقا.ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب
(٢٣):تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام تحقيق الدكتور : عباس مصطفي الصالحي ط بيروت
(٢٤):تذكرة النحاة لأبي حيان تحقيق الدكتور : عفيف عبد الرحمن ط مؤسسة الرسالة – بيروت .

(٢٥):تفسير أبي السعود المسمي (إرشاد العقل السليم إلي مزايا القرآن الكريم) لقاضي القضاة أبي السعود محمد بن محمد العمادي ط دار التراث بيروت

(٢٦):تقريب المقرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق الدكتور / عفيف عبد الرحمن طبعة دار المسرة – بيروت

(٢٧):توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان . نشر مكتبة الكليات الأزهرية

(٢٨):التوطئة لأبي علي الشلوبين تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوح .ط. سجل العرب بعماد الدين – القاهرة سنة ١٤٠١ هـ

(٢٩):الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير للإمام السيوطي .ط. الحلبي

(٣٠):الجامع الصغير في النحو لابن هشام تحقيق : أحمد محمود الهرميل طبعة دار التأليف .

(٣١):حاشية الدسوقي علي مغنى اللبيب .ط. المشهد الحسيني

(٣٢):حاشية الصبان علي شرح الأشموني علي الفية ابن مالك . ط. الحلبي

(٣٣):حاشية يسين بن زين الدين العليمي علي التصريح .ط. البابي الحلبي

(٣٤):خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي تحقيق الأستاذ محمد عبد السلام هارون ط المدني .

(٣٥):الخصائص لأبي الفتح بن جني تحقيق الأستاذ محمد علي النجار الطبعة الثالثة الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٤٠٦هـ١٩٨٦ م

(٣٦):دراسات لأسلوب القرآن الكريم للأستاذ / محمد عبد الخالق عضيمة الناشر دار الحديث ط . السعادة .

(٣٧): الدرر اللوامع على همع الهوا مع شرح جمع الجوامع فى العلوم العربية تأليف الفاضل أحمد بن الأمين الشنقيطى تحقيق وشرح الدكتور عبدالعال سالم مكرم كلية الآداب جامعة الكويت .ط.دار البحوث العلمية بالكويت .

(٣٨):الديباج المذهب فى علماء المذهب لابن فرحون المالكى المتوفى سنة ٧٩٩هـ مطبعة المعاهد بمصر سنة ١٣٥١ هـ .

(٣٩): ديوان أبى الأسود الدؤلى تحقيق محمد حسن آل ياسين .ط. بغداد سنة ١٩٦٤ م.

(٤٠): ديوان الأخطل التغلبى صنفه وكتب مقدماته وفهارسة سليم الحادى ، نشر وتوزيع دار الثقافة ـ بيروت .

(٤١): ديوان امرئ القيس تحقيق : محمد أبوالفضل إبراهيم.ط.(٤) دار المعارف .

(٤٢): ديوان جرير بن عطية الخطفى شرح: محمدإسماعيل الصاوى مكتبة حسن النورى - دمشق ، وأخرى مطبعة دار صادر بيروت سنة ١٩٦٤ م .

(٤٣): ديوان الفرزدق .ط. دار صادر بيروت ١٣٨٦ هـ ، وأخرى نشر الصاوى سنة ١٣٤٥ هـ

(٤٤): ديوان كثيرعزة تحقيق هنرى بيرس.ط. الجزائرسنة١٩٨٢م وأخرى دار الثقافة ، بيروت ، شرح وجمع الدكتور إحسان عباس

(٤٥): روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى للعلامة شهاب الدين الألوسى دار إحياء التراث .ط. بيروت ١٤٠٥ هـ .
(٤٦): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق الشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد نشر وتوزيع دار التراث القاهره . ط . دار مصر سعيد جودة السحار .
(٤٧): شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى تحقيق الأستاذ عبد العزيز رباح وزميله ط بيروت
(٤٨): شرح الأشمونى (منهج السالك إلى ألفيةابن مالك) مطبعة البابى الحلبى ومعه حاشية الصيان بدون تحقيق .
(٤٩): شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم تحقيق الدكتور محمد عبد الحميد .ط دار الجيل . بيروت
(٥٠): شرح التسهيل لابن مالك تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد وزميله مكتبة هجر للطباعة والنشر ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م الطبعة الأولى .
(٥١): شرح التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى طبعةعيسى البابى الحلبى .
(٥٢):شرح جمل الزجاجى لابن عصفورالإشبيلى المسمى بالشرح الكبير تحقيق الدكتور : صاحب ابو جناح .طبعة دار الكتب للطباعه والنشر جامعة الموصل .
(٥٣): شرح ديوان الحماسة لأبى على المرزوقى تحقيق ونشر أحمد أمين وعبد السلام هارون ، الطبعة الثانيه لجنة التأليف والترجمة ١٣٨٧ هـ
(٥٤): شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب لابن هشام تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد .ط. بيروت

(٥٥): شرح شواهد الألفية للعينى (المقاصد النحوية فى شرح شواهد الألفية) بهامش خزانة الأدب للبغدادى طبعة بولاق سنة ١٢٩٩ هـ
(٥٦): شرح الكافية فى النحو للشيخ رضى الدين الاستراباذى. ط. دار الكتب العلمية - بيروت
(٥٧):شرح المفصل لابن يعيش الناشر مكتبة المتنبى -القاهرة .
(٥٨):شفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى تحقيق الدكتور : الشريف عبد الله الحسينى البركاتى ط الفيصليه- مكة المكرمة .
(٥٩): صحيح البخارى طبع بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة باستانبول دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
(٦٠): صحيح مسلم . ط . عيسى البابى الحلبى
(٦١): طبقات النحويين واللغويين لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .ط.دار المعارف ط (٢)
(٦٢): الفتوحات الإلهية (تفسير الجمل على الجلالين) تأليف سليمان بن عمر العجلى الشهير بالجمل . ط. الحلبى .
(٦٣):الفريد فى إعراب القرآن المجيد للمنتخب حسين بن أبى العز الهمذانى تحقيق الدكتور فهمى حسن النمر وزميله.ط. الثقافة ١٤١١هـ - ١٩٩١م ط (١)
(٦٤): قطر الندى وبل الصدى لابن هشام تحقيق الفاخورى . ط . دار الجيل - بيروت ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨م
(٦٥): كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى تحقيق الدكتور : شوقى ضيف دار المعارف . ط. (٣)

(٦٦): كتاب سيبويه أبى بشر عمرو الملقب بسيبويه .ط. بولاق وأخرى بتحقيق الأستاذ : عبدالسلام هارون الناشر مكتبة الخانجى .
(٦٧):كشف المشكل فى النحو لعلى بن سليمان الحيدرة اليمنى تحقيق الدكتور : هادى عطية مطر الهلالى . ط. الإرشاد بغداد سنة ١٤٠٤ هـ
(٦٨):المسائل العسكرية لأبى على الفارسى تحقيق الدكتورمحمد الشاطر طبعة المدنى سنة ١٤٠٣ هـ
(٦٩):المساعدعلى تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق الدكتور: محمد كامل بركات مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى مكة المكرمة ١٤٠٠هـ
(٧٠):مشكل إعراب القرآن لأبى محمد مكى القيسى تحقيق الدكتور حاتم الضامن موسسة الرسالة – بيروت
(٧١): مغنى اللبيب لابن هشام تحقيق الشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد . ط. محمد على صبيح
(٧٢) المفصل فى علم العربية للزمخشرى وبذيله كتاب المفصل فى شرح أبيات المفصل .ط. دار الجيل – بيروت .
(٧٣) :المقتضب لأبى العباس المبرد تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنةإحياءالتراث الإسلامى القاهرة
(٧٤): المقرب لابن عصفور تحقيق الأستاذ : أحمد عبد الستار الجورى وزميله ، الطبعة الأولى العانى - بغداد ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢ م
(٧٥) :النحو الوافى للأستاذ عباس حسن . ط. دار المعارف .

(٧٦): همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى نشر مكتبة الكليات الأزهرية ط(١) ١٣٢٧هـ

(٧٧): وفيات الأعيان وإنباه الزمان لابن خلكان تحقيق الدكتور إحسان عباس . ط. دار صادر بيروت

فهرس المصادر
فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــــوع	رقم الصفحة
المقدمة	٣٢٥
المبحث الاول ، مفهوم التنازع	٣٢٩
مصطلح التنازع عند اللغويين	٣٢٩
زمن ظهور مصطلح التنازع	٣٣١
تعريف التنازع لغة واصطلاحا	٣٣٦
تنازع اكثر من عاملين	٣٤١
المبحث الثانى ، شروط التنازع وما يترتب عليها	
شروط التنازع	٣٤٥
الأمور التى يحصل بها الارتباط بين المتنازعين	٣٤٧
ما يترتب على شروط التنازع	٣٦١
التنازع بين فعلى التعجب	٣٦٤
مذهب الفارسى فى التنازع بين عاملين ثانيهما مؤكد للأول	٣٦٨
المبحث الثالث : آراء النحويين فىأى المتنازعين يعمل	٣٧١
اتفاق النحويين فى جواز إعمال أى من المتنازعين	٣٧١
خلاف النحويين فى أولى العاملين بالعمل	٣٧٨
المبحث الرابع : حكم الإضمار فى العامل المهمل	٣٨٨
وجوب إضمار فى العامل المهمل	٣٨٨
امتناع الإضمار	٣٩٥
تعيين الإظهار بدلا من الإضمار	٣٩٨